



البند الثامن

تعزيز دور المرأة

في تنفيذ برامج التنمية المستدامة

44

مؤتمر العمل العربي

الدورة الرابعة والاربعون القاهرة، 9-16 إبريل / نيسان 2017



الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
5	تقديم
7	مقدمة
9	الفصل الأول : مفهوم التنمية المستدامة
9	• تطور مفاهيم التنمية
17	• المرأة في مكونات وأبعاد التنمية المستدامة
25	• المرأة وتحديات التنمية في الدول العربية
29	الفصل الثاني : المرأة والتنمية
29	• حول علاقات المرأة بالتنمية
32	• دمج مفهوم النوع الاجتماعي في برامج التنمية
36	• واقع مشاركة المرأة العربية في النشاط التنموي
47	الفصل الثالث : عمل المرأة من منظور التنمية المستدامة
48	• مشاركة النساء في سوق العمل
51	• شروط وظروف عمل المرأة
56	• ريادة الأعمال النسائية
59	• المرأة واقتصاد المعرفة
63	خاتمة : نحو تعزيز دور المرأة العربية العاملة في التنمية المستدامة
66	المراجع

تقديم

أولاً : أصدر مؤتمر العمل العربي قراره رقم (1603 م. ع. ع. د. 43 أبريل / نيسان 2016) بشأن جدول أعمال الدورة الرابعة والاربعين لمؤتمر العمل العربي لعام 2017 والذي تضمن إدراج بند فني على جدول أعماله حول موضوع " تعزيز دور المرأة في تنفيذ برامج التنمية المستدامة "

ثانياً : تنفيذاً لقرار المؤتمر ، قام مكتب العمل العربي بإعداد هذا البند من خلال متابعة وتحليل الدراسات والتقارير المتعلقة بإدماج قضايا المرأة في برامج التنمية وذلك إيماناً بالدور الأساسي الذي تقوم به المرأة العربية في تعزيز برامج التنمية المستدامة ووفقاً للمبادئ والأهداف التي تسعى المنظمة لتحقيقها في هذا المجال الهام من مجالات عملها .

ثالثاً : ينقسم البند إلى ثلاثة فصول رئيسية يتناول **الأول** منها تطور مفاهيم التنمية وصولاً إلى التنمية المستدامة وفلسفتها القائمة على العدالة والمساواة ثم يعرض لدور المرأة الاساسي في كل مكون من مكوناتها ، كذلك التحديات التي تعترض طريق الدول العربية نحو الإدماج الكامل للمرأة في كافة مشروعات التنمية .

ثم يتناول في **الفصل الثاني** العلاقة بين المرأة والتنمية مشيراً إلى دور المرأة الفاعل في كافة المراحل المختلفة لتطور الفكر التنموي من خلال إدماج مفاهيم النوع الاجتماعي في برامج التنمية .

ثم ينتقل إلى **الفصل الثالث** انطلاقاً من رؤية المنظمة التي تقوم على المواءمة بين قضايا التشغيل ومضامين التنمية ، مؤكداً على أن تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمرأة يبدأ بالنهوض بعمل المرأة واتخاذ كافة التدابير اللازمة لضمان مشاركة متساوية للمرأة مع الرجل في سوق العمل .

رابعاً : لتحقيق الأهداف المرجوة من هذا التقرير فإن الأمر يستلزم مراجعة التشريعات والسياسات والآليات الهادفة لعدم التمييز في فرص العمل والاجور والترقي والتدريب المهني الموائم لاحتياجات سوق العمل ، ورفع قدرات المرأة العربية للمنافسة في أسواق العمل الحديثة التي ستعرضها الاقتصادات المستدامة ، كذلك فإن إصدار استراتيجية عربية للنهوض بعمل المرأة في إطار اهداف التنمية المستدامة ومتابعة تنفيذها يعد أمراً في غاية الأهمية ، لضمان وضع قضايا المرأة على سلم أولويات الدول العربية عند تخطيط وتنفيذ برامجها التنموية .

خامساً : والمنظمة إذ تتقدم بهذا التقرير إلى المؤتمر الموقر تتطلع لإبداء الرأي فيه وإثرائه بآراء وأفكار وملاحظات أطراف الإنتاج الثلاثة المشاركة في المؤتمر ، وذلك من خلال تشكيل لجنة فنية ثلاثية التمثيل لاستعراض ومناقشة البند .

سادساً : الأمر معروض على المؤتمر الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً في هذا الشأن .

فايز علي المطيري

المدير العام

مقدمة :

اعتمدت (193) دولة عضواً في الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ (2015/9/25) أجندة التنمية المستدامة 2030 والتي تضم مجموعة من الأهداف العالمية الطموحة التي تمثل رؤية شاملة لتحقيق التنمية المستدامة للبشرية في إطار من الالتزام والشراكة ؛ للعمل على القضاء على الفقر بكافة أشكاله وتحقيق المساواة بين الجنسين وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج وغير ذلك من الأهداف الطموحة لمواجهة كافة أشكال الظلم والفقر والتمييز .

والمرأة من العناصر الأساسية في التنمية مثلما هي من أهدافها ، والعمل في التنمية سواء كان بناء اقتصادياً أو تركيباً اجتماعياً ، إنما يتم بالمشاركة بين المرأة والرجل إلا أن واقع الحال يوضح التعثر في مجال تمكين المرأة دولياً وعربياً ، والذي اعتبرته تقارير التنمية الإنسانية تحدياً جوهرياً يرقى إلى مستوى الأزمة .

كما أثبتت الدراسات أن هناك جملة من التحديات تعترض خطط التنمية المستدامة أهمها تطوير أوضاع المرأة العربية التي ما زالت مشاركتها في الأنشطة الاقتصادية لا تتجاوز 25 % ، كما تعاني من ضعف في المشاركة السياسية والاجتماعية بشكل عام ، الأمر الذي يستلزم بذل المزيد من الجهود بشأن تحقيق المساواة والنهوض بالأنواع الاجتماعي وتمكين المرأة كركيزة أساسية من ركائز التنمية المستدامة .

إن المضي قدماً في تطوير الوعي والمفاهيم سيؤدي إلى تبلور قناعة راسخة حول حيوية دور المرأة في مواجهة تحديات التنمية على كافة المستويات وزيادة دورها وفعاليتها في النشاط الاقتصادي والاجتماعي وترسيخ المزايا والقدرات التنافسية التي تتمتع بها المرأة العربية ، ومن هنا يتضح ما يجب على الحكومات أن تقوم به في سبيل إزالة العوائق التي تحد من تفعيل وزيادة مستوى المشاركة عموماً في العملية التنموية الشاملة المبنية على أسس تواكب التطورات العالمية ، ومشاركة المرأة في عملية التنمية لما لها من دور حيوي في هذا المجال .

كذلك فان الاهتمام بالاستثمار في قضايا المرأة وضمان مشاركتها في تنمية المجتمع ينطلق من الاهتمام بالاستثمار في الثروة البشرية التي تمثل المرأة إحدى ركائزها الأساسية وهو ما سيتحقق عندما تعالج كافة الأطراف المعنية في اطار من الشراكة والتنسيق أبعاد النوع الاجتماعي في التشريعات والسياسات والآليات التنفيذية ، مما سيعزز قدرات المرأة العربية ويدعم مساهمتها في التنمية المستدامة .

وكما سيرد في هذا التقرير فقد استطاعت الدول العربية أن تحرز تقدماً على طريق الهدف الانمائي الثالث للألفية والخاص بتحقيق المساواة بين الجنسين مما يمكنها من تصميم برامجها الخاصة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بشكل يعمل على دمج قضايا النوع الاجتماعي في التخطيط والتمويل والمتابعة لتنفيذ هذه البرامج أن تضع قضايا المرأة والتنمية في أولويات عملها .

ويقدم هذا التقرير رؤية تقتضي أن تكون الأولوية لتحقيق غايات الهدف الثامن والمتعلق بتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع من خلال التخفيض في بطالة المرأة ، والحدّ من الفرص الهشّة التي تعمل فيها ، وتحسين شروط وظروف عملها ، وتحقيق الأمان الوظيفي لها، وعلاج التمييز ضدها في الأجر وفي مستويات الوظائف، وفتح قنوات الترقّي أمامها، والعمل على تطوير قدراتها بما يمكنها من المنافسة في الاقتصادات المستدامة ، كل ذلك سيسهم في الارتفاع على سلم العمل اللائق للمرأة ويعزز مساهمتها في التنمية المستدامة وذلك ما سيعمل على تحقيق الهدف الخامس الخاص بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.

الفصل الأول

" مفهوم التنمية المستدامة "

تطور مفاهيم التنمية :

فى المراحل الأولى للتنمية بدأ الاهتمام بالنمو الاقتصادي وكانت التنمية تقاس من خلال مؤشرين : الأول متوسط دخل الفرد ، الثاني معدل نمو الدخل القومي للدولة ، وعلى هذا النهج سارت معظم الدول النامية فى محاولة لتحقيق أعلى معدلات النمو الاقتصادي لاقتصاداتها الوطنية فى محاولة للتوصل إلى أوضاع قريبة من الأوضاع الاقتصادية القائمة فى الدول المتقدمة .

ويقوم هذا النهج على اعتبار أن التنمية الاجتماعية تأتي فى مرحلة لاحقة على النمو الاقتصادي الذي يجب أن يتحقق أولاً لتوفير التمويل اللازم للخدمات الاجتماعية وتوافر القدرة الشرائية للسكان والتي تمكنهم من الطلب على السلع والخدمات .

ولكن من منتصف الستينيات فى القرن الماضي أثرت شكوك حول مصداقية هذه النظرة حيث تعددت المشاكل الاجتماعية والسياسية التي صاحبت التركيز على أولوية التنمية الاقتصادية ، فقد اتسعت الفجوة بين دخول فئات المجتمع الواحد وانحسرت الطبقات الوسطى فى معظم المجتمعات ، كما أن النمو الاقتصادي لم يؤد إلى انخفاض فى معدلات الفقر بل زادت شدته حيث لوحظ اتجاه أكثر من 50% من عائد النمو فى معظم الدول إلى ذوي الدخل المرتفعة ، حيث أدى النمو الاقتصادي الكلي إلى اتساع الفجوة بين فئات المجتمع واتجاه عائد التنمية إلى فئة محدودة من السكان (والتي لا تزيد عن 20 % على أحسن الفروض) ، وبالتالي أصبح من الضروري لتحقيق التنمية للأغلبية وجود عدالة فى توزيع العائد من خلال تغيير كبير فى توزيع القوى الاقتصادية والاجتماعية داخل البلد الواحد ، كما ظهرت فى الأفق المشاكل البيئية المصاحبة لعمليات التنمية الاقتصادية خاصة تلك المرتبطة باستنزاف الموارد الطبيعية من جهة ، ثم التلوث الهوائي والمائي ، الأمر

الذي أدى إلى انتشار المشاكل الصحية وظهور أمراض لم تكن معروفة في الماضي من جهة أخرى ، وهكذا أكدت التجربة ضرورة إجراء تعديلات جوهرية لفكرة أولوية التنمية الاقتصادية بعد إدراك سلبياتها ومعوقاتها ، وذلك بربطها بالجوانب (غير الاقتصادية) البيئية والاجتماعية حتى تتحقق إيجابياتها .

من هنا تزايد اهتمام الحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية بالجوانب الاجتماعية والسياسية والبيئية للتنمية لتتلائم مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية اقتناعاً بأن تكاملها من الامور الضرورية لتحقيق واستمرار التنمية في الدول النامية والتي من بينها الدول العربية ، فظهر المفهوم بصورة " التنمية المتوازنة " .

• التنمية المتوازنة

عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تستهدف التحسين المستمر لمعيشة و حياة الشعوب وتتم من خلال المشاركة النشطة والحررة لكافة الأفراد في عملية التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها .

ووفقاً لذلك فإن الإنسان هو المحور الأساسي لكافة عمليات التنمية والتي تركز غاياتها في إشباع الحاجات المختلفة وتحسين نوعية حياة الانسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وبذلك امتد مفهوم التنمية ليصل إلى المفهوم الشامل الذي لا يقتصر فقط على مجرد النمو الاقتصادي انما يمتد إلى التطور الاجتماعي والسياسي ، كما يمتد لعدالة التوزيع لعوائد النمو لتشمل جميع فئات المجتمع بمختلف أوجه النشاط الاقتصادي ، بالإضافة إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية وكذلك الاهتمام بتحسين وتنمية الموارد البشرية وتعزيز قدراتها على الكسب ، فهي عملية تدور حول الانسان وحقوقه ، وفي هذا الإطار تتأكد أهمية تكامل أبعاد التنمية لتكون :-

1- شاملة : تشمل كافة مناحي الحياة (السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية) ، وكذلك تشمل جميع سكان البلد بدون تمييز بين الريف والحضر أو الذكور والإناث .

2- متكاملة : يشارك فيها جميع الأفراد والجماعات والمؤسسات الأهلية والحكومية وتتفاعل فيما بينها للوصول إلى نتائج إيجابية .

3- مستدامة : أى تكون قابلة للاستمرار من وجهة نظر اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية وثقافية وتعتبر أن الإنسان فاعل أساسي فى العملية التنموية وليس مجرد مستفيد من نتائجها دون مشاركة فعالة فيها .

• التنمية المستدامة " Sustainable Development "

ظهرت فكرة التنمية المستدامة لأول مرة منذ العام 1987 عند ظهور التغيرات والآثار السلبية التى صاحبت مشاريع التنمية وانجازاتها فأحدثت العديد من المشاكل والمخاطر البيئية وأضرت بالكثير من الموارد الطبيعية ، فعُقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية عام 1992 فى البرازيل بمشاركة عدد كبير من رؤساء الدول " مؤتمر قمة الارض " الذى لفت الانتباه إلى أهمية معالجة قضايا البيئة والتنمية حفاظاً على مستقبل الانسان ، وبذلك ظهرت فكرة التنمية المستدامة " التى تحفظ حقوق الأجيال فى كافة الموارد الطبيعية ، وقامت اللجنة العالمية للتنمية المستدامة بوضع تعريف عام للتنمية المستدامة على النحو التالي " تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة " .

ثم تعددت التعريفات وتنوعت وركزت فى معظمها على فكرة ترك المصادر المتوفرة الآن للأجيال القادمة عن طريق إدارة الموارد الاقتصادية بطريقة تحافظ على الموارد وعلى البيئة فى الوقت نفسه ، لكي تتمكن الأجيال القادمة من الاستفادة منها بمعنى " الإدارة الحكيمة للموارد الطبيعية المتاحة بشكل يكفل الرخاء الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمقبلة " .

بما يعنى أن تحقيق تلك التنمية المستدامة يحتاج إلى تغيرات جوهرية فى الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية ، كما يحتاج إلى تعاون وتنسيق بين كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أى ممارسة الديمقراطية الاقتصادية من خلال عملية تشاورية تشارك فيها كافة قطاعات الدولة والمجتمع .

ومن خلال تضمين هذه المفاهيم معاً والتجاوز عن السلبيات الواردة في مفاهيم التنمية بشكلها التقليدي ، نستطيع أن نخرج بتعريف شامل ...

التنمية المستدامة هي :-

" التنمية المتوازنة التي تشمل كافة أنشطة المجتمع باعتماد أفضل الوسائل لتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد المادية والبشرية في العمليات التنموية ، واعتماد مبادئ العدالة في الانتاج والاستهلاك عند توزيع العوائد لتحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع دون أن تحصل أضرار بالطبيعة ومواردها وبما لا يتعارض مع حق الأجيال القادمة في هذه الموارد " .

إذن فالأركان الأساسية لموضوع التنمية المستدامة تتضمن :-

- 1- **مفهوم التوازن :** وهو من المفاهيم المعقدة فهو يشمل التوازن في كل من " عوامل الانتاج ، العرض والطلب في السوق ، الأنشطة الاقتصادية المتعددة ، الأنشطة الاقتصادية والانشطة الاجتماعية ، التوازن بين الإنفاق والاستثمار
- 2- **مفهوم الشمول :** بمعنى عدم اقتصارها على الجانب الاقتصادي فقط بل تمتد لتشمل الجوانب الاجتماعية والبيئية والثقافية ، أيضاً الشمول لكافة طبقات المجتمع .
- 3- **مفهوم العدالة :-** يشمل العدالة في عدة مجالات :-

أ- عند استخدام الموارد الطبيعية والبشرية في العملية الانتاجية وحمايتها من الإسراف والاستنزاف وضمان مصالح الأجيال القادمة ودون حصول أضرار في البيئة والمناخ .

ب- عند استهلاك الانتاج من خلال وضع سياسات إنتاجية للسلع والخدمات تحقق إشباع حاجات ودون قصور أو فائض كبير في الانتاج يعمل على حدوث خلل بين العرض والطلب .

ج- عند توزيع عوائد الانتاج ويتمثل من خلال توزيع خصائص عوائد الانتاج بين كافة شرائح المجتمع من خلال المساواة في الحصول على فرص العمل والحصول على الخدمات الاجتماعية (الصحة والتعليم) .

أبعاد التنمية المستدامة :

صدر عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي انعقد في جوهانسبرغ في جنوب إفريقيا بين 26 أغسطس / آب - 4 أيلول / سبتمبر 2002 إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة شدد هذا الإعلان على إقامة مجتمع عالمي إنساني متضامن لمواجهة مجمل التحديات العالمية ، مثل القضاء على الفقر وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة ، وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وإدارتها من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ردم الفجوة العميقة التي تقسم البشرية إلى أغنياء وفقراء ، ومنع تدهور البيئة العالمية ، ومعالجة تلوث المياه والهواء والبحار ، هذا فضلاً عن التحديات الجديدة التي فرضتها العولمة على التنمية المستدامة ولا سيما تكامل الأسواق السريعة ، وحركة رؤوس الأموال والزيادات المهمة في تدفقات الاستثمار حول العالم ، وذلك من أجل ضمان مستقبل الأجيال القادمة ، فالجهود الرامية إلى بناء نمط حياة مستدام حقاً تتطلب التكامل بين الإجراءات المتخذة في ثلاثة مجالات رئيسية :

أولاً : النمو الاقتصادي والعدالة حيث إن النظم الاقتصادية العالمية القائمة حالياً تستلزم نهجاً متكاملًا لتهيئة النمو المسؤول الطويل الأمد مع ضمان عدم تخلف أي دولة أو مجتمع .

ثانياً : التنمية الاجتماعية نظراً لأن جميع شعوب العالم بحاجة إلى العمل والغذاء والتعليم والطاقة والرعاية الصحية والماء وعند النهوض بهذه الاحتياجات على المجتمع العالمي أن يكفل أيضاً احترام النسيج الثري الذي يمثله التنوع الثقافي والاجتماعي واحترام حقوق العمال ، وتمكين جميع أعضاء المجتمع من أداء دورهم في تقرير مستقبلهم .

ثالثاً : حفظ الموارد الطبيعية والبيئية من أجل الأجيال القادمة ، من خلال إيجاد حلول قابلة للاستمرار اقتصادياً للحد من استهلاك الموارد ، وإيقاف التلوث وحفظ المصادر الطبيعية .

ومن هنا يتضح الارتباط الوثيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الحفاظ على البيئة ، بحيث لا يمكن تطبيق استراتيجيات للتنمية المستدامة من دون ملاحظة متطلبات التنمية للجوانب الثلاثة " الاقتصادية والاجتماعية والبيئية " .

أولاً : الأبعاد الاقتصادية :

لابد في البداية من التفرقة بين كل من النمو والتنمية ، حيث ان النمو يحدث تلقائياً كزيادة السكان أو في الثروات أو في أي مؤشر اقتصادي آخر من دون تأثيرات مسبقة، بينما تحدث التنمية بفعل قوى وإجراءات تهدف إلى التغيير في هيكل المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية فهي تتضمن بالإضافة إلى زيادة الناتج الاقتصادي وعناصر الانتاج إجراء تغييرات جذرية في تنظيمات الانتاج وفي توزيع عناصر الانتاج بين قطاعات الاقتصاد المختلفة .

وعلى هذا الأساس فالدول النامية بحاجة إلى تنمية وليس إلى نمو فقط فهي بحاجة إلى تغيير جذري في بنية هياكلها الاقتصادية والاجتماعية ما يحقق زيادة في حجم الانتاجية وكفاءتها بالفدر الذي يحقق القضاء على كل مسببات الفقر ويضمن حق المحتاجين في الموارد المتوفرة في المجتمع وتوفير الضمانات الاجتماعية لهم وتقديم الخدمات الصحية ، كذلك فالتنمية مطلب للدول الغنية التي قد تعاني من زيادة الانتاج مقابل الطلب الكلي ومن ثم تواجه مشكلة الكساد والركود والبطالة لفترات طويلة ، وتوصف التنمية بالاستدامة الاقتصادية عندما تتضمن السياسات التي تكفل استمرار الأنشطة الاقتصادية بالمجتمع وأداء الدور المنتظر منها، وتكون في نفس الوقت سليمة من الناحية البيئية فالتنمية الزراعية والريفية – على سبيل المثال – تتسم بالاستدامة عندما تكون سليمة من الناحية البيئية وقابلة للتطبيق من الناحية الاقتصادية وعادلة من الناحية الاجتماعية ومناسبة من الناحية الثقافية .

ثانياً : الأبعاد الاجتماعية :

يعد البعد الاجتماعي من ركائز التنمية المستدامة التي ترفض التفاوت البالغ بين الأغنياء والفقراء ، كما تتضمن تنمية بشرية تهدف إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم، فضلاً عن عنصر المشاركة حيث تُؤكّد تعريفات التنمية المستدامة على أنّ التنمية ينبغي أن تكون بالمشاركة بحيث يشارك الناس في صنع القرارات التنموية التي تؤثر في

حياتهم، في إطار من العدالة والمساواة والتي تقتضي إنصاف الأجيال المقبلة والتي يجب أخذ مصالحها في الاعتبار وإنصاف من يعيشون اليوم من البشر ولا يجدون فرصاً متساوية مع غيرهم في الحصول على الموارد الطبيعية والخدمات الاجتماعية .

فالعدل من منظور التنمية المستدامة هو العدالة بين الأجيال وفي نفس الوقت العدل بين أهل الجيل الحاضر .. إن الاستدامة الاجتماعية تستند إلى فكرة تقليل المخاطر والتهديدات التي قد تتعرض لها النظم الاجتماعية والثقافية ، وتعظيم قدرتها وصلابتها لتحمل أية صدمات ثقافية أو تغيرات اجتماعية ، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تحسين رأس المال البشري (عبر التعليم والتدريب) وتعزيز القيم الاجتماعية التي تحافظ على تماسك المجتمع وتفاعل أعضائه بشكل إيجابي ، بالإضافة إلى تقوية المؤسسات والهيكل الاجتماعية بما من شأنه تحقيق العدالة الاجتماعية (المساواة) وكل ذلك يتأتى بمشاركة الجميع في كافة الأدوار وتقديم الدعم لجميع عناصر المجتمع في إطار من المساواة وعدم التمييز للإحساس بالملكية والمسؤولية المباشرة في تحقيق استدامة اجتماعية أو تنمية مستدامة مستجيبة للنوع الاجتماعي .

ثالثاً : الأبعاد البيئية :

أشار المبدأ الرابع الذي أقره مؤتمر ريو دي جانيرو عام 1992 إلى أنه " لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل الحماية البيئية جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية فحياة الإنسان ورفاهيته ترتبطان بصحة بيئته ، ولا يمكن لأي مجتمع أن يستمر من دون الغابات ومصادر المياه النظيفة والأراضي الخصبة ورؤوس الأموال البيئية كافة التي تزود الموارد وتمتص المخلفات التي ينتجها الإنسان ، وفي هذا الإطار تقدر منظمة الصحة العالمية أن نوعية البيئة السيئة تسبب 25% من جميع الأمراض التي يمكن الوقاية منها في العالم اليوم .

وقد أصبح واضحاً في العقد الماضي أن الأمراض المتصلة بالبيئة تشكل تهديداً خطيراً ومباشراً لصحة الإنسان ، وإن عدداً من التدابير ضروري لزيادة إمكانات الحصول على مياه الشرب المأمونة وتوسيع نطاق التكنولوجيات الأساسية للتخلص من النفايات وتحسين نوعية الهواء .

وفي ظل عالم يرتفع فيه مستوى الحياة ويزداد تعداد السكان فإن التحدي هو ضمان قدرة الإمكانيات البيئية على الوفاء بالاحتياجات البشرية المتزايدة ، الامر الذي يستلزم تطبيق نظام إدارة بيئية فعالاً يعمل على الحد من التلوث البيئي باستبدال أنواع معينة من الموارد والطاقة بأنواع أخرى ، كذلك البحث عن أساليب ملائمة لتحقيق الاستخدام الامثل للموارد المتجددة وغير المتجددة .

فُيُقصد بالاستدامة البيئية أنها قدرة البيئة على مواصلة العمل بصورة سليمة ، لذلك يتمثل هدف الاستدامة البيئية في التقليل إلى أدنى حد من التدهور البيئي، بمعنى أن تكون الطبيعة قادرة على تجديد التوازن البيئي، ويمكن أن يتحقق ذلك بدمج الاعتبارات البيئية عند التخطيط للتنمية حتى لا يتم إلحاق الأضرار برأس المال الطبيعي وذلك كحد أدنى.

تنطوي أيضا التنمية المستدامة على بعد تكنولوجي هام بحيث تستهدف تحقيق تحول سريع في القاعدة التكنولوجية للمجتمعات الصناعية، إلى تكنولوجيا جديدة أنظف، وأكثر وأقدر على الحد من تلوث البيئة، كذلك تهدف إلى إيجاد تحول تكنولوجي في البلدان النامية الآخذة في التصنيع، لتفادي تكرار أخطاء التنمية، وتفادي التلوث البيئي الذي تسببت فيه الدول الصناعية، ويشكل التحسن التكنولوجي الذي تستهدفه التنمية المستدامة، وسيلة هامة للتوفيق بين أهداف التنمية والقيود التي تفرضها البيئة، بحيث لا تتحقق التنمية على حساب البيئة.

أيضا تظهر الاستدامة المؤسسية التي تُعنى بالمؤسسات الحكومية وإلى أي مدى تتصف تلك المؤسسات بالهياكل التنظيمية القادرة على أداء دورها في خدمة مجتمعاتها وحتى يمكن أن تؤدي دورها في تحقيق التنمية المستدامة، بجانب دور المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني وإلى أي مدى يكون لتلك المؤسسات دور في تنمية مجتمعاتها ، وبجانب المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ما مدى مشاركة القطاع الخاص متمثلاً في الشركات العاملة في المجالات المختلفة في خدمة المجتمع المحيط به وخدمة أهداف التنمية بتلك المجتمعات في إطار المسؤولية الاجتماعية .

ومما سبق يتبين أن للتنمية المستدامة عدة خصائص :-

- 1- طويلة المدى (إذ يعد البعد الزمني فيها هو الأساس) بحيث تراعي حقوق الاجيال القادمة فى الموارد الطبيعية .
- 2- يعد الجانب البشري فيها وتنميته من أول أهدافها .
- 3- تراعي المحافظة على تنوع المجتمعات وخصوصيتها ثقافياً ودينياً وحضارياً .
- 4- تقوم على التنسيق والتكامل الدولي فى استخدام الموارد وتنظيم العلاقة بين الدول الغنية والدول الفقيرة .

إن فالتنمية المستدامة تختص بمعالجة ثلاث قضايا رئيسية فى إطار من التكامل وهي :-

- 1- التنمية الاقتصادية مع مراعاة تحقيق اكبر قدر من العدالة فى توزيع الثروة .
- 2- التنمية الاجتماعية وتحقيق المساواة والتماسك والحراك الاجتماعي .
- 3- المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية .

المرأة فى مكونات التنمية المستدامة :

أعلنت الأمم المتحدة أنه من أول يناير 2016 ستبدأ الدول الأعضاء فى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الـ 17 لخطة التنمية التي اعتمدها رؤساء وقادة العالم وستعمل البلدان خلال الخمسة عشر عاماً القادمة على تحقيقها ، فعلى الرغم من ان العالم قد احرز تقدماً فى المساواة بين الجنسين بموجب الأهداف الإنمائية للألفية (بما يشمل التكافؤ فى الحصول على التعليم الابتدائي بين البنات والبنين) لا تزال النساء والفتيات يعانين من التمييز والعنف ، ولأن المساواة بين الجنسين تشكل ليس فقط حقاً أساسياً من حقوق الإنسان ولكن أيضاً أساساً من الأسس الضرورية اللازمة لإحلال السلام والعدالة الاجتماعية والرخاء والاستدامة فى العالم كما أن توفير التكافؤ أمام النساء فى الحصول على التعليم ، الرعاية

الصحية ، الفرص المتساوية في العمل ، والتمثيل في العمليات السياسية والاقتصادية واتخاذ القرارات سيكون بمثابة وقود الاقتصادات المستدامة .

المرأة في الأبعاد الاقتصادية :

إن قضية الفقر هي قضية كل العصور منذ أن وجد التفاوت في قدرات البشر وامكاناتهم ولعل أخطر نتائج الفقر هو أنه يؤدي إلى تآكل الثروة البشرية التي هي أئمن ما في الوجود . ويمثل الفقر عقبة كبيرة أمام تحقيق التنمية المستدامة ويشكل تهديداً للأمن والاستقرار السياسى والاجتماعى فهو واحد من أكبر التحديات التنموية التي تعاني منها مختلف دول العالم بغض النظر عن مستوى تطورها أو تخلفها الاقتصادي والاجتماعى، وتتفاقم مشكلة الفقر في المجتمعات التي يلهث نموها الاقتصادي وراء نموها السكاني ، وتتخذ ظاهرة الفقر أبعاداً عديدة ويتمثل البعدان الأساسيان فيما يلي : **فقر الدخل** وهو عدم كفاية الموارد لتأمين الحد الأدنى من مستوى المعيشة المناسب اجتماعياً ، والبعد الآخر هو **فقر القدرة** أى تدني مستوى قدرات الفرد إلى حد يمنعه من المشاركة فى العملية التنموية وهنا تتجلى معاناة النساء الفقيرات في الدول النامية .

حيث أصبح الفقر ظاهرة يغلب عليها الطابع النسائي – وهو مايدل على مدى حساسية المرأة للتغيرات الاقتصادية - سواء تم تعريف الفقر بدلالة الدخل المتاح للصرف أو بدلالة فقر القدرة على اكتساب المهارات واستغلال الفرص ، وقد أثبتت تجارب العديد من الدول ان مكافحة فقر المرأة يؤدي إلى رفاهية المجتمع ككل ، ليست لأن المرأة نصف المجتمع بل لأنه ثبت أن زيادة دخل المرأة يؤدي إلى زيادة إنفاق الأسرة على التعليم والصحة والتغذية أكثر مما يؤدي إليه الزيادة في دخل الرجل ، وبالتالي زيادة رأس المال البشري للمجتمع ككل.

وفى أغلب أقطار العالم ما زالت المرأة تتحمل عبء العناية بالاسرة وأشغال البيت غير المدفوع عنهما وفقر النساء يعد إشكالية ينضم تحتها ويتفرع عنها منظومة من المشكلات الفرعية التي تتبادل معها التأثير والتأثر ، فالمرأة بصفتها محور الحياة الاسرية ، والأسرة محور الحياة الاجتماعية ، فإن أى قضية تمسها أو تؤثر على عطائها وأدوارها الاجتماعية ستؤثر بالتالي على حياتها الاسرية وتنشئة أبنائها ، وسينكف المجتمع كثيراً فى

الانفاق على تبعات تلك الآثار فى وقت هو أحوج ما يكون أن ينفقها على مقومات تنمية البلاد وتطويرها وتقدمها .

ومن أخطر آثار الفقر عدم تحقيق الأمن الغذائى حيث يعتمد قطاع عريض من السكان الريفيين على الزراعة كمصدر وحيد للحصول على الدخل وفي الوقت الذي ينظر فيه إلى الفقر على أنه ظاهرة ريفية يمكن للزراعة أن توفر مرتكزات إحداث التنمية المستدامة إذا أمكن زيادة الإنتاجية وتحقيق الامن الغذائى ، وتعتبر المرأة الريفية شريكاً أساسياً في التنمية، وبدونها لا يمكن ان تتحقق التنمية أو تستديم وهو ما توضحه الاحصاءات حيث نسبة النساء العاملات في القطاع الزراعي تختلف من دولة إلى أخرى حتى تصل إلى 65% من مجموع النساء العاملات في البلدان الزراعية ، وعلى الرغم من ذلك نجد أن الإحصاءات الخاصة بنسبة الإناث المالكات للحيوانات الزراعية ببعض الدول العربية توضح صعوبة حصولهن على صكوك الملكية للحيازة الزراعية على الرغم من قيامهن بمعظم الأعمال الزراعية .

ومن ثم أصبحت ظاهرة تآنيث الفقر وعدم تحقيق الامن الغذائى وجهان لعملة واحدة وظاهرة حقيقة لا تعالج بالإنكار بل يجب السير فى اتجاه توفير فرص العمل، ودعم رأس المال البشرى بالتعليم والتدريب والرعاية الصحية ، واتجاه دعم التمكين الاقتصادي الاجتماعي الزراعي للنساء للتغلب على آثار فقر النساء ، و سد الفجوة بين الجنسين في قطاع الزراعة من شأنه وضع مزيد من الموارد تحت تصرف المرأة وأن يعزز صوتها داخل الأسرة وهو ما يمثل استراتيجية ثبتت جدواها لتحسين الأمن الغذائى مما يفرض العديد من التحديات عبر دمج النوع الاجتماعي في كافة الآليات المتبعة لتحقيق أهداف التنمية الزراعية المستدامة 2030 .

المرأة في الأبعاد الاجتماعية :

**** التعليم**

يشكل الحصول على تعليم جيد الأساس الذي يركز عليه تحسين حياة الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة وقد أحرز تقدم ملموس فى إطار زيادة إمكانية الحصول على التعليم بكل مراحلها ، وزيادة معدلات الالتحاق بالدراسة خصوصاً بالنسبة للنساء والفتيات .

فقد احتلت قضية تعليم المرأة موقعاً متقدماً في أولويات المجتمع العربي ويرجع ذلك إلى تزايد الاهتمام بالديمقراطية وحقوق الانسان وما يرتبط به من تحولات هيكلية فى السياسات الاجتماعية والاقتصادية فى دول العالم والتي لها الأثر الكبير فى نشوء تحديات وفى نفس الوقت فرص جديدة أمام المرأة .

ويعتبر حق المرأة العربية فى التعليم دون تمييز أساساً للحقوق كافة ، لأن التعليم يؤهل المرأة لمزايا جميع الحقوق والفرص ، حيث إن تمتع المرأة العربية بالكثير من الحقوق المدنية والسياسية وحرية الوصول للمعلومات وحرية التعبير وحرية التصويت والترشيح والكثير من الحقوق الأخرى ، يتوقف على مستوى تعليمها والفرص المتاحة لها فى التعليم وكذلك فإن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مثل ، الحق فى اختيار العمل والحصول على أجر مساو للرجل والتمتع بفوائد التقدم العلمي والتكنولوجي والحصول على التعليم العالي ، لا يمكن ممارستها بطريقة مجدية إلا بعد حصول المرأة على مستوى مناسب من التعليم . فيوسع التعليم خيارات الحياة المنتجة والمرضية ، ويسهم فى تحقيق مكاسب اجتماعية واقتصادية على أوسع نطاق كما يعد النهوض بالتعليم – شرطاً مسبقاً لضمان المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة – من خلال تنقيح المناهج الدراسية والسياسات الرامية إلى التصدي للتمييز بين الجنسين، ثم ربط تلك المناهج باحتياجات سوق العمل ، وتحسين الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتدريب المعلمين والطلبة والطالبات .

ولكن فى ظل أن النساء تشكل أكثر من 60% من إجمالي الأميين والأميات فى العالم ، لابد من بذل جهود نشطة لوضع حد للقوالب النمطية القائمة على النوع الاجتماعي ، ويجب التصدي للمواريث الثقافية التقليدية التي تحد من التعليم للنساء والفتيات ووضع سياسات للنظام التعليمي المستقبلي تقوم على ، خلق فرص التعليم للجميع ، وعدم السماح للفجوة المعرفية أن تنشئ واقعاً اجتماعياً واقتصادياً جديداً ، بمعنى تمتع الجميع ذكوراً وإناً بحق طلب المعرفة .

إن عدم المساواة بين الجنسين فى مجال التعليم يشكل أكثر مظاهر عدم التكافؤ أثراً فى المجتمعات العربية ، لأنه يؤثر عملياً على نصف عدد السكان ، ورغم التحسن الكمي

في مستويات تعليم المرأة وازدياد معدلات التحاق الإناث بالمدارس الابتدائية والثانوية ، إلا أن هذه الانجازات لم تنجح في تعديل بعض المواقف والمعايير الاجتماعية المتحيزة ضد المرأة ، التي تشدد على نحو حصري على الدور الإيجابي للمرأة وتعزز اللامساواة بين الرجل والمرأة في مختلف نواحي الحياة ، ولا يزال التمييز القائم على أساس الجنس في التعليم له انعكاسات سلبية أمام مشاركة المرأة رسمياً ، فتعاني النساء في بعض البلدان العربية من عدم المساواة في الحقوق فلا تزال الاستفادة من قدرات المرأة العربية من خلال المشاركة السياسية والاقتصادية هي الأقل في العالم ، كما يتضح من النسبة المنخفضة لتمثيل المرأة في كل المجالس التشريعية ومجالس الوزراء ، كما تعاني المرأة العربية أيضاً من عدم المساواة في الفرص ، وهو ما يتضح من الوضع الوظيفي والأجور ومن التمييز الوظيفي القائم ضد المرأة .

إن النظرة الاجتماعية التقليدية في بعض المجتمعات العربية وبخاصة في الأرياف والبادية والتجمعات السكانية الشعبية وفي المناطق النائية والمهمشة ، تعتبر أن الوضع الطبيعي للمرأة هو الزواج وحياة البيت ، ويتم تقسيم الأدوار بناءً على هذا التمييز ، إن جملة التحديات التي تواجهها المرأة العربية ترتبط بقدره الأنظمة التعليمية على فرض إلزامية التعليم دون التمييز ، والحد من تسرب الفتيات من المدارس ، وفرض قوانين صارمة للحد من زواج الفتيات المبكر في هذه المجتمعات ، مما يستلزم بذل المزيد من الجهود لمقاومة كافة المواريث السلبية التي تؤمن بالدور الأحادي للمرأة ضمن نطاق الأسرة ، وتغيير تلك النظرة إلى الاعتراف بدورها المهني والمجتمعي ، كما إن على المرأة نفسها أن تطور من نظرتها إلى ذاتها وأن تسعى لتؤهل نفسها لتحمل مسؤوليتها كاملة وتشارك الرجل في كافة الميادين بكفاءة واقتدار .

**** المشاركة السياسية**

إن مشاركة المرأة في الحياة السياسية هي انخراطها في العمل بصورة فاعلة في المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية دون أي تمييز ، أي يعني مشاركتها مع الرجل على حد سواء في كل مراحل عملية اتخاذ القرارات ورسم السياسات ووضع البرامج والخطط وتنفيذها على كافة المستويات المحلية والوطنية .

ومشاركة المرأة في الحياة السياسية بمفهومه الشامل لا تعني مشاركتها في الانتخابات البرلمانية فقط ، بل تعني مشاركتها في اتخاذ القرار على مستوى المناصب العليا في الدولة التي ترسم سياسات البلاد في المؤسسات القضائية والوزارية ، ومشاركتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تتطلب ان يكون لها دور فاعل في تحديد الاحتياجات ووضع البرامج والخطط وتنفيذها ومتابعة تنفيذها ، إضافة لذلك مشاركتها في مؤسسات المجتمع المدني المختلف ومنظماته والتي تكتسب المرأة من خلالها مهارات العمل العام وتراكم الخبرات للعمل مع قاعدة الجماهيرية التي تعتبر بداية التسلسل للعمل السياسي ، كذلك تعبر المرأة من خلال العمل المجتمعي عن رأيها واضحاً في كل أمور حياتها بجوانبها المختلفة وعن احتياجاتها الحقيقية وتحديد أولوياتها التي تسفر عن اتخاذ قرارات مبنية على واقع نابع من الخبرة الحقيقية .

إن المشاركة السياسية هي ضمان إدماج المرأة في عملية التنمية بكافة جوانبها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية من أجل صياغة متكاملة وشاملة لمستقبل بلادها، وهو ما يعني ضمان حق المرأة في المشاركة المباشرة في كافة الأطر السياسية والاجتماعية كالأحزاب والجمعيات والنقابات والاتحادات ، فضلاً عن مشاركتها الفعالة في مراكز صنع القرار المختلفة .

شهدت المجتمعات العربية تطورات اجتماعية واقتصادية بدرجات مختلفة حيث ساهمت برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية في تحسين المستويين التعليمي والصحي للمواطنين وحققَت المرأة إنجازات كبيرة خاصة في مجال التعليم والصحة وعلى الرغم من ارتفاع المستوى التعليمي وانخفاض نسبة الأمية بين المواطنين لا تزال مشاركة المرأة متدنية في النشاط الاقتصادي ومتدنية جداً في المشاركة السياسية ، فبالرغم من وجود اتجاه ايجابي في بداية هذه الألفية لتقوية مشاركة المرأة في الحياة السياسية في البلدان العربية ، مثل زيادة تمثيل المرأة في البرلمان ، إدخال المرأة في الحيز السياسي كجزء من عملية الإصلاح ، إلا أن مشاركة المرأة في الحياة السياسية في المنطقة العربية اصطدمت بالعديد من المعوقات يأتي على رأسها البناء الاجتماعي التقليدي الذي يتميز بهيمنة السلطة الأبوية ويحظى بمساندة من المؤسسات الاجتماعية الاسرية والدينية ، ايضاً أثرت الظروف

السياسية في المنطقة العربية على مشاركة المرأة ، كما تعتبر التحركات السياسية التي حدثت في المنطقة العربية مؤثراً في مستقبل الاجندة التنموية من خلال ما ينتج عنها من تغيرات في المؤسسات السياسية وإصلاح العقد الاجتماعي ، بما في ذلك إعادة تقييم وتعديل النموذج الاقتصادي والنموذج الاجتماعي ، فالمنطقة بأسرها لا تزال متأخرة في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في كافة المجالات ولا سيما المجال السياسي حيث إن تجربة المشاركة السياسية للمرأة في الدول العربية ينقصها النضوج والاستقرار لذلك فإن تعزيز مشاركة المرأة السياسية مرتبط بالدرجة الأولى بالتنمية السياسية في المجتمع ككل وتحقيق الإصلاح السياسي فيه ، وقدرة منظمات المجتمع المدني على منافسة الوحدات التقليدية في المجتمع في المشاركة السياسية.

من المؤكد أن إشراك المرأة في الحياة السياسية يساعد على ادماجها في عملية التنمية بالمعنى الأشمل ، حيث لا يمكن اعتبار المشاركة السياسية للمرأة موضوعاً منعزلاً ومنفصلاً عن قضايا المجتمع ، فمستقبل المشاركة السياسية والمجتمعية للمرأة متوقف على المرأة ذاتها ومدى قدرتها على التصدي لمجالات تهميش دورها في المستقبل من قبل بعض القوى والنخبة السياسية ، هذا من جانب ، ومن الجانب الآخر مدى قدرتها على الحفاظ على المكتسبات المجتمعية التي نالتها في بعض الدول والتي جاءت نتيجة لحراك ونضال وعمل مستمر طويل ، فقضية المرأة تتعلق بثقافة المجتمع وعاداته وتقاليده ومن ثم فإنه لم يكن متوقفاً أن تتغير هذه النظرة المجتمعية بين عشية وضحاها ، وإنما يحتاج الأمر إلى جهد ومثابرة لتهيئة المجتمع ككل تعليمياً واقتصادياً واجتماعياً ، لتحقيق وضع أفضل للمرأة في المنطقة العربية على مختلف المستويات .

المرأة في الأبعاد البيئية :

إن زرع القيم لحماية البيئة يجب أن يبدأ في سن مبكرة لذا فإن للمرأة دوراً مهماً في التربية وغرس القيم والارتقاء بالمجتمع والبيئة والصحة فالاهتمام بجوهر علاقة المرأة بالبيئة يعكس اهتماماً بعلاقة كافة فئات المجتمع بالبيئة ، ويمكن القول إن المرأة جوهر الوعي بالبيئة ، لدورها الهام والمؤثر في التنمية المستدامة وصحة بيئة الأسرة ؛ لذا فإن أهم تحديات المجتمع يتمثل في رفع درجة الوعي لدى المرأة بمشكلات البيئة وزيادة مساهمتها

في حلها، والأهم من ذلك تمكين المرأة من مراقبة البيئة واتخاذ القرار والمساهمة في تنفيذها لتنمية دورها وتعزيز جهودها في إدارة البيئة والمحافظة عليها من التلوث.

وتعد المرأة في مختلف البيئات الجغرافية من حماة البيئة وصون الطبيعة ، بدورها الإيجابي في ترشيد استهلاك المياه والطاقة والغذاء والمواد الكيماوية الخطرة والمبيدات الحشرية والزراعية وكذلك كيفية التقليل والتخلص من المخلفات الصلبة والحفاظ على النظافة والصحة والحد من التلوث.

ومن المثير للانتباه أنه بينما تمثل النساء أهم من يستعمل ويدير مصادر الإمداد بمياه الشرب، إلا أن الرجال هم من يتحكمون في تلك المصادر ويتخذون أهم القرارات المتعلقة بموقع ونوع المرافق على الرغم من أن معارف النساء المزارعات حول إدارة الموارد بما في ذلك المياه والأرض والماشية والبيئة على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لقطاع الزراعة ككل.

إن العديد من الاتفاقيات والقرارات أظهرت أهمية النظر في قضايا المساواة بين الجنسين عند التعامل مع قضايا مصادر المياه النقية، فعلى سبيل المثال اتفاقية (مبادئ دبلن 1991) والتي تشير إلى أن النساء يلعبن دوراً مركزياً في توفير وإدارة وحماية مصادر المياه، وتنادي إلى الاعتراف بجهود النساء، وهذا ما حثت عليه المؤسسات التي تهتم بتنمية وإدارة مصادر المياه .

إذن فللمرأة في التنمية البيئة مكانة محورية انطلاقاً من الدور الرئيسي الذي تقوم به المرأة في مجال تأصيل الوعي البيئي على مستوى الأسرة، وذلك بحكم تحملها مهمة ترشيد الحياة المنزلية اليومية (إدارة الميزانية العائلية، استهلاك الماء والطاقة، التغذية، الفضلات) وأيضاً بحكم اضطلاعها بمسؤولية تربية الناشئة على الاستهلاك المستدام واحترام مقتضيات السلامة البيئية وتنمية روح المواطنة البيئية فيها.

المرأة وتحديات التنمية في الدول العربية :

تؤكد خبرة الدول المختلفة في مجال التنمية أن الاعتبارات العملية تستلزم تعدد برامج وأساليب التنمية وفقاً لظروف كل دولة وأحوالها ومن هنا يجب تبني أساليب للتنمية تتناسب مع الموارد المتاحة وبالتالي لا بد من إدراك أن استهداف التنمية المتوازنة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لا يعني أن هناك نموذجاً موحداً للتنمية ، فلكل دولة أن تستلهم برامجها التنموية في إطار أوضاعها الداخلية حتى تضمن نجاح واستدامة التنمية وحتى تتم التنمية وفق أساليب ومراحل تتفق وظروفها وأحوالها الخاصة .

ويمكن رصد أهم التحديات التنموية التي تواجه الدول العربية في النقاط التالية :

- إصلاح المؤسسات .
- إيجاد فرص العمل .
- استدامة وتمويل عملية النمو لصالح الفقراء .
- إصلاح النظام التعليمي .
- تنويع مصادر الدخل الوطني عبر تطوير البرامج الصناعية غير النفطية .

وبالنظر في هذه التحديات الخمسة يبدو أن تهميش المرأة هو العنصر المشترك في هذه التحديات فقد رصد تقرير التنمية البشرية لعام 2013 علاقة طردية بين عدم المساواة والتنمية البشرية ، فعدم المساواة يؤخر التنمية بل ويعوقها أيضاً ، ووفقاً لتقرير التنمية البشرية لعام 2014 مازالت المرأة تعاني من أشكال من الحرمان والتمييز في الصحة والتعليم والعمل كما تواجه إجحافاً في التمثيل السياسي الوطني كما لا تزال المرأة متأخرة عن الرجل من حيث المشاركة في سوق العمل .

لا أحد يستطيع أن ينكر ما تحقق من إنجازات إلا أنه وعلى الرغم من أن الفترة الأخيرة شهدت تراجعاً في عدم المساواة يبقى من غير الكافي تعويض التباعد في الدخل بالتقارب في الصحة والتعليم فيجب الحد من عدم المساواة في جميع أبعاد التنمية البشرية لضمان استدامة ما تحقق مؤخراً من إنجازات ، وعليه فلا بد من مشاركة النساء بشكل متساو مع الرجال في عملية تحديد الاحتياجات والتخطيط والإدارة والتنفيذ والمتابعة والتقييم

بما يضمن فعالية التأثير في اتخاذ القرارات والتخطيط الاستراتيجي ، كما أن هناك خللاً اجتماعياً نسبياً ما زال يحكم سيطرته على عملية الإدراك والوعي للمعتقدات والممارسات الاجتماعية وأسبابها، وبالتالي صعوبة تغيير القناعات ، فلا بد للمرأة أن تدرك أن مشاكلها ليست ناتجة عن عدم الكفاءة بقدر ما هي ناتجة عن مواجهتها لنظام اجتماعي يحد من قدراتها وامكانياتها، كما ينبغي العمل بمفهوم التمكين ضمن الاطار التنموي ، ولتعميق المفهوم التنموي للتمكين يجب أن يتم ذلك ليس فقط بإشراك المستفيدين كفئات مستهدفة وإنما بتحسين قدراتهم ومهاراتهم حتى يتمكنوا من التعرف على المشاكل والاحتياجات ويضطلعوا بدور فعال في حلها ، وهنا التمكين يعني ضم مفاهيم المساواة والتي تتضمن إشراك كل من الرجال والنساء بعدالة ومساواة في برامج التنمية ، إلا أن النهج المتبع في بناء مراحل الاستراتيجيات التنموية في العديد من البلدان العربية ما زال غير قادر نسبياً على رصد الخصوصية في القطاعات التنموية ولم يتعاط بشمولية مع القضايا التنموية المختلفة سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية أو سياسية، وبالتالي يمكن وصفها بأنها مناهج قاصرة من منظور النوع الاجتماعي، كما أن هناك قصوراً في توفير البيانات والمعلومات الإحصائية وفصلها حسب الجنس عند المقارنة والتحليل.

وفى إطار اهتمام منظمة العمل العربية بقضايا التنمية الشاملة وتأكيداتها المستمر على الصلة الوثيقة بين التنمية والتشغيل وعملها الدائم على إعلاء قيمة العمل وإعطائه مكانة متقدمة في مضامين التنمية ، وانطلاقاً من أن التنمية تتركز فى منطلقاتها على حشد الطاقات البشرية دون تمييز بين النساء والرجال جاء اهتمام المنظمة بالمرأة العربية العاملة وبدورها فى تنمية المجتمع بحيث يصبح جزءاً أساسياً فى عملية التنمية ذاتها، حيث إن تقدم أي مجتمع مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى تقدم النساء وقدرتهن على المشاركة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وبقضاء هذا المجتمع على كافة أشكال التمييز ضدهن .

وقد بدأ الاهتمام المبكر لمنظمة العمل العربية بمجال شئون عمل المرأة العربية من خلال لجنة المرأة العاملة العربية التى بدأت أعمال دورتها الاولى في تونس (1975) وجاء نشاط منظمة العمل العربية واضحا ومتميزا لدعم قضايا المرأة العاملة العربية وبصفة خاصة من خلال أداء متميز للجنة شئون عمل المرأة العربية التى تم أحيائها عام

2000 بتشكيلها الثلاثي الثري فضلاً عن مجموعة منتقاة من ذوات الخبرة في مجالات عمل المرأة العربية والتي تعمل على تعزيز ما تحقق للمرأة من إنجازات بموجب التشريعات واتفاقيات العمل العربية والدولية ، وضمان التطبيق العملي لهذه الحقوق ، وتسعى إلى مواجهة المعوقات والتحديات التي تعترض طريق التنمية وإيجاد الحلول لمشكلة البطالة وتأمين خلق فرص عمل جديدة تستوعب الشباب الذين يدخلون سوق العمل سنوياً خاصة النساء منهم ، كذلك تعزيز مكانة المرأة العاملة ومشاركتها في الحياة العامة بجوانبها الاجتماعية والاقتصادية ودعم نشاطها وتفعيل دورها في مؤسسات المجتمع المدني.

لذلك فإدراك احتياجات المرأة وتفعيل دورها ركن محوري في عملية التنمية

المستدامة .

الفصل الثاني

" المرأة والتنمية "

حول علاقة المرأة بالتنمية :

مرت مناهج وسياسات التنمية الموجهة للمرأة بالعديد من التغيرات التي عكست التغيير في مفاهيم السياسات التنموية في العالم بشكل عام ... فعندما سادت النظرة بأنه عندما تتحول المجتمعات من مجتمعات زراعية ساكنة إلى مجتمعات صناعية وعصرية فإن فوائد التحديث ستصبح متاحة لجميع قطاعات المجتمع بما فيها النساء ، فانتشر وقتها ما يعرف بسيادة **التوجه الخيري للمرأة** الذي اهتم بدعم دور المرأة الإيجابي في إعادة إنتاج القوى العاملة في المجتمع وبالتالي التركيز على قضايا مثل التعليم والصحة العامة للمرأة مع توفير المساعدات الغذائية إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لمحاربة سوء التغذية والدفع بتنظيم الأسرة ، وبذلك تكون النساء وفقاً لهذا التصور مجرد متلقيات لعوائد التنمية لا يؤثرن فيها ولا يشاركن في برامج تنفيذها .

بحلول السبعينيات تم توجيه العديد من الانتقادات للتوجه السابق ، كما وصل للحكم في العالم العربي العديد من النخب الوطنية التي كانت مؤمنة بالنظرة التحديثية لمجتمعاتها والتي ركزت على التخطيط المركزي والتصنيع الثقيل والاستخدام الأكفأ للموارد البشرية فتوسعت تلك النظم في تقديم الخدمات الصحية والتعليمية لكافة شرائح النساء ، كما اهتمت بإدخال النساء في مجالات الإنتاج العامة فحازت الكثير من النساء العربيات في تلك الفترة على مكاسب هامة مثل التعليم العام والمجاني ، وممارسة بعضهن لمهن جديدة ، دعم وزيادة عمالة النساء ، خاصة في القطاع العام الحكومي ، تأمينات صحية واجتماعية ، تشريعات جديدة لإدخال المرأة في الحياة السياسية وإعطائها العديد من الحقوق كالحق في العمل ، التعليم ، الصحة إضافة للحق في الاقتراع إضافة لتشريعات تدعم الأمومة ورعاية الأطفال ، كما تم تأسيس وزارات ترأسها نساء ، ومع ذلك وجهت عدة انتقادات لهذه السياسات باعتبارها كانت منحاً تعطى من قبل الدولة بمعزل عن مشاركة القوى المستفيدة

منها والقادرة على حمايتها وتطويرها ، إذ في الوقت الذي تمنح فيه الدولة هذه الانجازات باسم الحداثة كانت تعمل على إضعاف الاتحادات والمؤسسات النسائية أو تعمل على دمجها في أطرها التنفيذية أو تهميش دورها .

وبالرغم من بعض الإصلاحات الهامة على التشريعات إلا أنها لم تمس جوهر تلك القوانين التي أبقت على رؤية المرأة كتابع ومعتد على الرجل ، لذا شكل تراجع دور الدولة في عمليات التنمية الوطنية، والذي بدأ منذ أواخر السبعينيات (تحت وطأة برامج إعادة هيكلة الاقتصاد وإعطاء دور أكبر لآليات السوق والقطاع الخاص)، إلى تفكيك وتراجع دور القطاع العام، المشغل الأكبر للنساء، دون تنامي قدرة القطاع الخاص بعد على استيعاب عمالة النساء.

شكل عقد المرأة الأول 1975-1985، الذي دشن بمؤتمر الأمم المتحدة في المكسيك عام 1975 ، دفعة كبيرة لتطوير توجهات التنمية للمرأة ، إذ شاع أثناء هذا العقد توجه **المرأة في التنمية Women In Development** حيث تم الاعتراف باختلاف واقع وخبرة النساء في التنمية عن الرجال مما انعكس في رسم استراتيجيات جديدة لتنمية وضع المرأة في العالم الثالث ، فبدأت الوكالات الدولية المانحة بتطبيق برامج مخصصة للنساء ومدرة للدخل مثل تعلم النساء مهارات وحرفاً مختلفة أو إدخالهن في مشاريع إنتاجية وتعاونيات للإنتاج أو للتسويق والعمل على تطوير تكنولوجيا تخفف من أعباء عمل النساء ، كما تم التركيز على المطالبة بمشاركة متساوية للنساء في التعليم والتوظيف والنظر للنساء كمنتجات مستقلة ، اتجه هذا الفكر للتركيز على دور النساء الإنتاجي وأهمل وقلل من قيمة التركيز على الجانب الإيجابي في حياة النساء.

النساء والتنمية Women And Development انطلق هذا المنظور من رؤية أن النساء كن دائماً فاعلات اقتصاديا وكن دائماً في صلب العمل الجماعي وأن ما يسبب إقصاءهن من عوائد التنمية يرجع للخلل في تراكيب المساواة في النظام الدولي ، كما يركز هذا المنظور على أثر الطبقة الاجتماعية على وضع النساء ، حيث يرى أن وضعية النساء المتدنية في الأطر الاقتصادية ، السياسية والاجتماعية مشكلة يجب حلها من خلال رسم برامج تخطيط تنموي أكثر عدالة .

مع بداية العقد الثاني للمرأة والذي بدأ بمؤتمر الامم المتحدة في نيروبي عام 1985 ،
شاع منظور " النوع الاجتماعي والتنمية Gender And Development ينطلق هذا
المنظور من رؤية متكاملة للتنظيم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي من أجل فهم آليات
توزيع الأدوار بين الرجال والنساء والمسؤوليات والتوقعات المحددة لكل منهم كما يضع هذا
المنظور أيضا أهمية لدور الدولة في تحرير النساء وخاصة في مجال توفير الخدمات
الاجتماعية الممكنة للنساء في لعب أدوارهن المختلفة سواء الإنجابية، الإنتاجية الاجتماعية
والسياسية ، كما يؤكد هذا المنظور أيضا على كون النساء فاعلات أساسيات في التغيير
ولسن متلقيات سلبيات لمساعدات التنمية، لذا يضع أهمية خاصة على ضرورة تنظيم النساء
لأنفسهن ليصبحن قوة سياسية فعالة لإحداث التغيير .

تكمن صعوبة تطبيق هذا المنظور عملياً في ميزته ، إذ لا يؤدي تطبيق هذا المنظور
فقط الى رسم استراتيجيات تضمن دمج النساء بشكل أفضل في جهود التنمية بل يستلزم
أيضاً، إعادة فحص جوهري للبنى والمؤسسات الاجتماعية ، الاقتصادية والسياسية القائمة
سواء على المستوى الوطني أو الدولي ، إذا يستلزم الأمر الالتزام (وطنيا ودوليا) بتغيير
البنى وعلاقات القوة السائدة سواء في قلب الدولة الواحدة أم على مستوى الدول التي تؤيد
عدم المساواة والتهميش للدول الفقيرة والطبقات المهمشة .

ثم تبنت معظم المنظمات العاملة في مجال التنمية ، مفهوم **تمكين المرأة Women's Empowerment** كموجه عام لسياسات وأنشطة تنمية المرأة .

يقوم هذا التوجه على مفهوم **القوة** من حيث مصادرها وأنماط توزيعها فتتحقق قوة
المرأة بتمكينها من الموارد والفرص وممارسة حقها في الاختيار، وبمدى توافر فرص
اعتمادها على نفسها ، ولهذا فإن مدخل التمكين يجعل التنمية أكثر تشاركية بين الرجال
والنساء، ومن ثم لا تنطوي التنمية على مجرد رعاية اجتماعية للنساء وإنما تكون التنمية
شاملة تهدف إلى تمكين النساء من امتلاك عناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية وتمكنهن
من الاعتماد على الذات في تحسين أوضاعهن المعيشية والمادية على نحو متواصل،
والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تمس جميع جوانب حياتهن ، فالتمكين يهدف إلى خلق
سياق تنموي مواتٍ للمشاركة والتفاعل يعتمد على تطوير المهارات والقدرات وفرص

التطوير الحرفى ، كما أنه يعتمد أيضاً على تطوير العلاقات الاجتماعية في اتجاه مزيد من التوازن والاستقرار، وتعزيز علاقات النوع بعيداً عن التمييز.

إن تنمية أوضاع المرأة وتغيير علاقات النوع الإجتماعي، لتكون أكثر عدلاً وأقل تمييزاً ضد النساء، يتطلب دوراً أساسياً للدولة ، كما يستدعي تراكمياً طويلاً من التجارب والخبرات ، فعلى الرغم من اتجاه العديد من الدول العربية إلى تأسيس العديد من وحدات المرأة أو هيئات وطنية لتنمية المرأة ، بالرغم من أنه جيد في حد ذاته، فإنه غير كاف لإحداث عمليات التغيير الاجتماعي المنشودة .

أهمية النوع الاجتماعي فى التنمية :

النوع الاجتماعي Gender يعبر عن نظرة المجتمع لأدوار وإمكانيات وحقوق وواجبات كل من المرأة والرجل (الأنثى والذكر) وهو مفهوم ثقافي نسبي لأنه يختلف من زمان لزمان ومن مجتمع لآخر وفقاً للعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخاصة بكل مجتمع .

وهناك العديد من العقبات المرتبطة بالواقع المجتمعى للمرأة والتي تضعف وتحد من قدرتها على الاستفادة من التنمية والمشاركة الفعالة فيها ، لذا فإن رؤية النوع الاجتماعي تسعى إلى التأكد من أن الفوائد العائدة من التنمية تصل إلى الفئات المستهدفة ولا تقف عند أولئك الذين هم فى مركز أفضل يسمح لهم بالاستفادة منها، بالإضافة الى أنها تعمل على أن تكون عملية التنمية مشاركة من الجميع حيث إن المشاركة ستؤدى الى الشعور بالانتماء وبالتالي الالتزام بما يتم عمله والرغبة فى إنجازه وبالتالي استمراريته ، ومن خلال الرؤية النوعية يمكن العمل على ما يلي :

- مشاركة كل فئات المجتمع في الاستفادة من برامج التنمية .
- مواجهة حالات عدم المساواة في الوصول إلى الموارد والتمكن منها .
- تعزيز التنمية المستدامة القائمة على الفرص المتكافئة في صنع واتخاذ القرار .

- توفير المعلومات والإحصائيات وتصنيفها طبقاً للنوع الاجتماعي وذلك بهدف تحليلها والوقوف على جذور المشكلات التي تعوق تحقيق التنمية الشاملة المستدامة .
- التعرف على احتياجات كافة الفئات والمجتمعات والوصول إلى احتياجات الفئات المهمشة وتلبيتها وربطها بآليات صنع القرار .
- العمل على قطاعات قد تكون غير مطروقة - رغم أهميتها - لعدم الدراية بها أو باحتياجات المجتمع لها على المستويات المختلفة حتى نصل إلى التنمية على المستوى القومي .

يحاول مفهوم النوع الاجتماعي أن يسد الفجوة بين العام والخاص فعادة ما تقلل المرأة من قيمة عملها العام بسبب الأسرة أو العكس إهمال الأسرة بسبب العمل العام ، أي خلق نوع من التوازن بين الخاص الذي ينطلق من دور المرأة في الأسرة وبين العام الذي ينطلق من دورها في إنتاج السلع أو في تنمية المجتمع ، ويقوم على التحول من تنمية المرأة إلى تنمية النوع الاجتماعي أي تنمية المرأة والرجل معاً عن طريق تحليل العلاقة بينهما في إطار عوامل هامة ومتصلة مثل الطبقات الاجتماعية والانظمة والعرق والدين والسن والتركيز على الكفاءة من أجل تحسين توزيع الموارد والخدمات وتحقيق العدالة بين النوعين في سياسات وبرامج ومشاريع التنمية .

والواضح أن التنمية التي تعمد الى تهميش دور المرأة تفنقر الى أهم مقوم من مقومات التنمية البشرية ، ألا وهو "الإنصاف". باعتبار أن إتاحة فرص أكثر عدلاً للمرأة، وتمكينها من الحصول على حقها في التعليم والعمل ، والمشاركة السياسية، والمناصب الإدارية والاقتصادية سوف يكون له أبلغ الأثر في تنميتها البشرية ، فالاستثمار في قدرات المرأة وإعطاؤها فرصاً متساوية في العمل وتمكينها من ممارسة خياراتها هو أضمن طريق للإسهام في النمو الاقتصادي والتنمية بصفة عامة .

المرأة وأهداف التنمية المستدامة :

تقوم التنمية المستدامة على تحقيق أهداف رئيسية :

- تأمين النمو الاقتصادي .

- تحقيق مساواة وعدالة اجتماعية .

- حماية البيئة .

وهو ما يعني العمل على تحقيق مجموعة من الأهداف التفصيلية على النحو التالي :

1. تحسين القدرة الوطنية على إدارة الموارد الطبيعية إدارة واعية رشيدة لتحقيق حياة أفضل لكافة فئات المجتمع .

2. احترام البيئة الطبيعية من خلال تنظيم العلاقة بين الأنشطة البشرية (الاقتصادية والاجتماعية) وعناصر البيئة وعدم الاضرار بها ، إضافة إلى تعزيز الوعي البيئي للسكان وتنمية احساس الفرد بمسؤوليته تجاه المشكلات البيئية .

3. ضمان ادراج التخطيط البيئي في كافة مراحل التخطيط الإنمائي من أجل التخطيط الواعي الرشيد للموارد الطبيعية للحيلولة دون استنزافها أو تدميرها

4. ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع وجمع ما يكفي من البيانات الأساسية المتعلقة بالبيئة للسماح باجراء التخطيط الإنمائي السليم .

5. التركيز على الأنظمة المعرضة للأخطار سواء كانت أراضي زراعية معرضة للتصحّر أم مصادر مياه معرضة للجفاف .

إن التنمية المستدامة في فلسفتها مفهوم أخلاقي ، بحيث يتحمل الفرد مسؤولية الشعور بالآخرين من حوله وكذلك لمن سيأتي بعده ، فكما أن الفرد (الانسان) هو محور التنمية المستدامة لتحقيق احتياجاته فهو أيضاً الأساس في هذه التنمية .

وقد لعبت المرأة على مر التاريخ دوراً حيوياً وحاسماً في التكوين الثقافي والتأثير الفاعل في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وخلال العقود القليلة الأخيرة حصل تطور جذري في النظرة إلى المرأة ودورها ضمن الإطار الاجتماعي والاقتصادي الأوسع في

منطقة الشرق الأوسط ، وتمكنت العديد من النساء العربيات من شق مسار جديد عززن من خلاله دورهن من خلال زيادة نسبة مشاركتهن في مختلف القطاعات في العالم العربي ، فأصبحت الدولة تنظر إلى النساء كشريكات في المواطنة وعليهن الإسهام في الإنتاج وفي عملية التنمية المستدامة وصياغة مفردات الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وقد شاركت المرأة في تطوير مفهوم التنمية وتحمل مسؤولية النهوض بالعديد من البرامج التنموية والتعامل بفعالية مع متغيرات التنمية البشرية إلا أن هناك العديد من الاشكاليات التي لا يمكن حلها بمجرد المطالبة بمساواتها بالرجل وإنما تحل بالقضاء على جميع أشكال وصور التمييز والعمل على تمكينها في جميع المجالات فالتمييز يمكن أن يتم التصدي له من خلال التمكين ، حيث يعمل التمكين على بناء القدرات وزيادة الفرص وفهم المرأة لما لها من حقوق إنسانية وبالتالي خلق الظروف المواتية التي تجعل المرأة مسؤولة عن تنمية نفسها والحصول على حقوقها وأن تصبح عنصراً فاعلاً في التنمية ، فلا يقل دورها عن دور الرجل في ايجاد حلول للتحديات وفي دعم الجهود من أجل مستقبل مستدام ، فلا تنمية اجتماعية دون مساواة كاملة بين الجنسين والقضاء على كافة أشكال التمييز ، ولا استدامة بيئية دون دور فاعل للنساء كرائدات أساسيات للتغيير فالمرأة هي نواة المجتمع واذا استطعنا أن نطور أو نغير من سلوكيات المرأة يمكن تغيير سلوكيات الأسرة فتتغير الثقافة الاستهلاكية للمجتمع ككل .

كما يتطلب تحقيق أهداف التنمية الارتكاز على معايير حقوق الانسان المنبثقة عن المعاهدات الدولية والتي تتطلب بدورها الاسترشاد بعدد من المبادئ ، ويعتبر عدم التمييز والمساواة بين الجنسين ركيزة القانون الدولي لحقوق الإنسان ، فتعرف حقوق الانسان على أنها القيم الأساسية التي تمنح للجميع من أجل الحفاظ على كرامة الانسان ولا بد من الاعتراف بأن كل تحد تنموي عادة ما يكون في نفس الوقت تحدياً حقوقياً وأن الفجوات في التنمية دلالة على عدم تحقيق أو انتهاك حق إنساني أو أكثر في حقل أو أكثر من الحقول التنموية ، كما يعد النهوض بحقوق الانسان لكل من الرجل والمرأة على أساس من المساواة شرطاً مطلقاً في القانون الدولي لحقوق الانسان ، ولقد التزمت أغلبية الدول العربية باحترام وحماية وإعمال حقوق جميع الناس الذين يعيشون داخل حدودها ، وتنص معظم دساتير الدول العربية على مبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق وفي الواجبات العامة ،

بصفة عامة ، وبين المواطنين والمواطنات بصفة خاصة ، وتكفلها في جميع المجالات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ووضعت معظم الدول سياسات واستراتيجيات لتساهم في سد الفجوات التنموية والحقوقية وأسست آليات تعنى بقضايا المرأة والنوع الاجتماعي أو بحقوق الإنسان للعمل على إزالة التمييز بأشكاله وتحقيق المساواة ، وأخذت بعض الدول إجراءات وتدابير من طراز التمييز الإيجابي لتمكين المرأة وبالذات في المجال السياسي .

كما بذلت أغلبية الدول العربية جهوداً معتبرة في تنفيذ السياسات والبرامج التي تركز على إدماج النوع الاجتماعي ، وتحسين نظم الضمان الاجتماعي ، وخلق شراكة مع منظمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص ، وأقرت بأهمية احتياجات النوع الاجتماعي العملية والاستراتيجية ، كما أخذت ونفذت الكثير من المبادرات الرامية إلى تمكين المرأة وزيادة فرص وصولها إلى الموارد والسيطرة عليها والوصول إلى المساواة بين الرجل والمرأة .

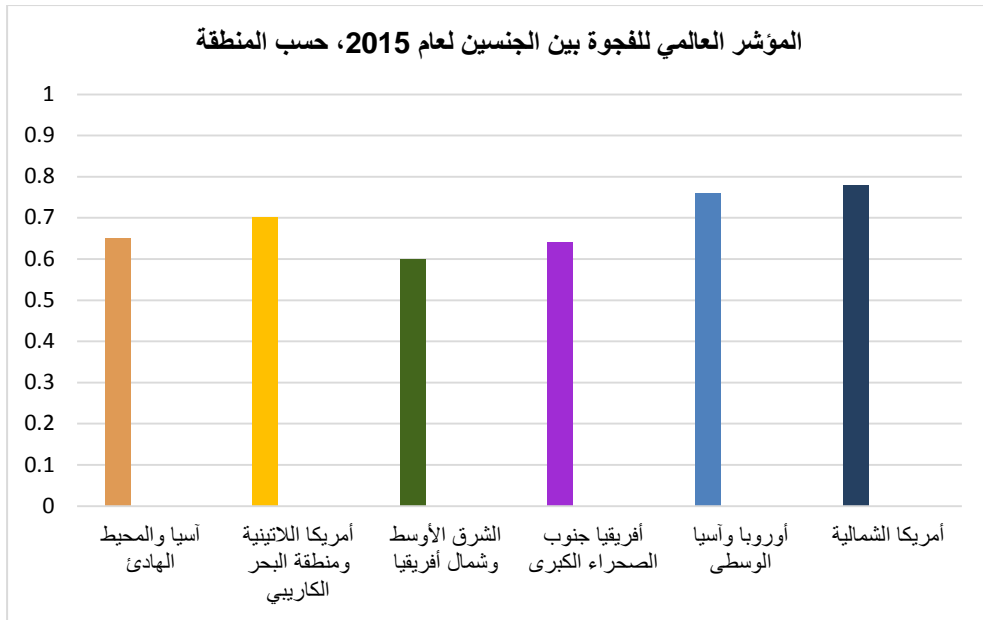
ورغم كل هذه الإنجازات والمبادرات ، مازالت المرأة في معظم الدول العربية وفي جميع مراحل حياتها تواجه العديد من العقبات أمام تمتعها بحقوقها ليس فقط لأنه يوجد بعض الأحكام التمييزية بين الرجل والمرأة أو الممارسات المؤسسية غير المعلن عنها ولكن أيضاً بسبب عدم تطبيق القوانين أو تمويل وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات أو تخصيص الموارد الضرورية لذلك بما فيه الكفاية لتتجه إلى تغيير ملموس في حياة النساء والفتيات .

واقع مشاركة المرأة العربية في النشاط التنموي :

ولتوضيح هذا الواقع تم اعتماد مؤشرات فجوات النوع الاجتماعي المقتبسة من التقرير العالمي لفجوة النوع الاجتماعي بين الجنسين الذي ينشره المنتدى الاقتصادي العالمي سنوياً منذ عام 2006 ، وهو وضع أداة على الصعيد العالمي من شأنها أن توفر معلومات عن كيفية تقدم الدول في قضايا المساواة بين الجنسين ، ويحدد المنتدى

الاقتصادي الحجم الكمي للتفاوت القائم على النوع الاجتماعي ويتتبع التقدم المحرز على مر الزمن ، ويسعى المؤشر العالمي بين الجنسين إلى قياس أحد الجوانب الهامة من المساواة بين الجنسين والتي تخص الفجوات النسبية بين النساء والرجال في أربعة مجالات رئيسية هي " الصحة والتعليم والاقتصاد والسياسة " .

فرغم الانجازات العربية التي سُجلت على مستوى تحسين وضع المرأة وتمتعها بحقوقها ما زال وضع المرأة في المنطقة منخفضاً للغاية ، فعلى الرغم من أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أغلقت ما يقارب من الـ 60% من الفجوة العامة بين الجنسين إلا انها تحتل المرتبة الأخيرة عالمياً في المؤشر العام

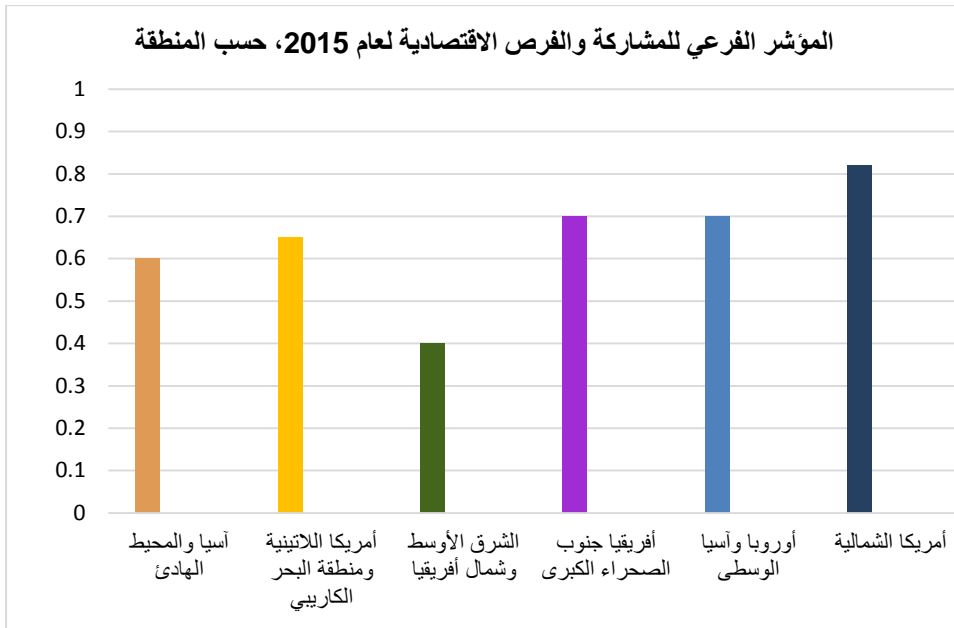


ويوضح الجدول التالي ترتيب الدول العربية سنة (2015) فيما يتعلق بسد الفجوة بين الجنسين من ضمن 145 دولة.

MIDDLE EAST AND NORTH AFRICA		
Country	Overall rank	Overall score
Kuwait	117	0.646
United Arab Emirates	119	0.646
Qatar	122	0.645
Bahrain	123	0.644
Tunisia	127	0.634
Algeria	128	0.632
Mauritania	132	0.613
Saudi Arabia	134	0.605
Oman	135	0.604
Egypt	136	0.599
Lebanon	138	0.598
Morocco	139	0.593
Jordan	140	0.593
Syria	143	0.568
Yemen	145	0.484

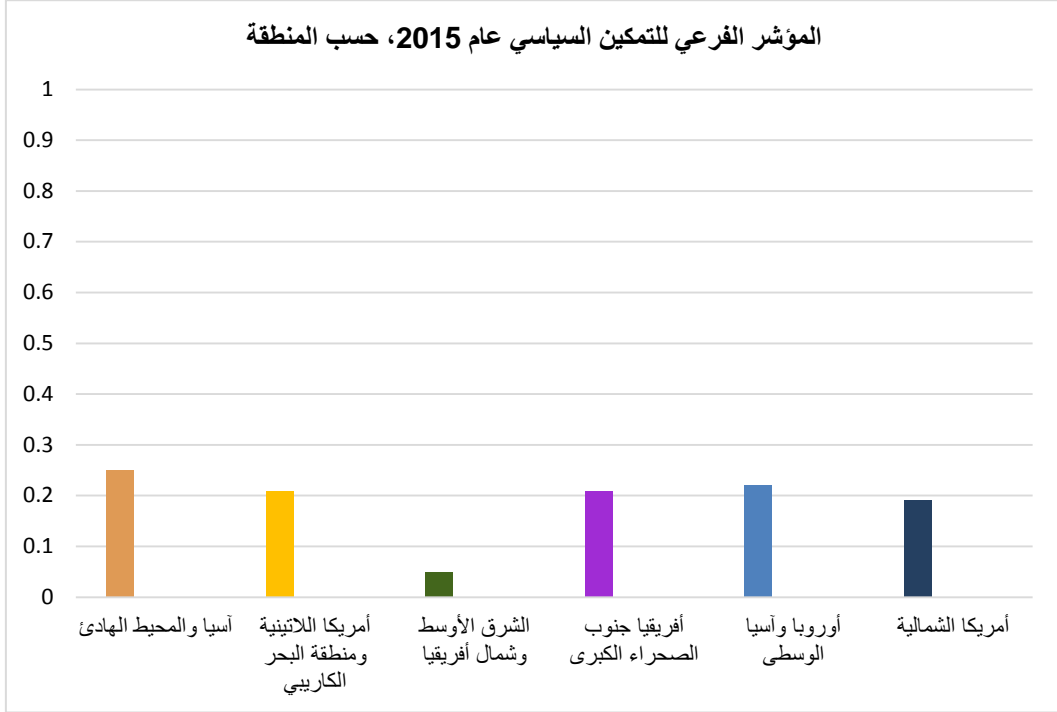
و على صعيد المؤشرات الفرعية لمؤشر فجوة النوع الاجتماعي :

المؤشر الفرعي للمشاركة الاقتصادية :



احتلت الدول العربية المرتبة الأخيرة للمؤشر الفرعي الخاص بالمشاركة الاقتصادية وإتاحة الفرص وذلك على الرغم من أن معظم الدول العربية تبذل جهوداً لإدماج المرأة في مسار التنمية الاقتصادية ، إلا أنها ولسبب عدم استخدامها أداة الوصول إلى الموارد والتحكم فيها من منظور النوع الاجتماعي كآلية لتقييم مدى ومستوى تمكين المرأة لم تكن تلك الجهود واضحة الأثر ، ولا يجب التركيز على الموارد الاقتصادية فقط (كالحصول على فرص العمل أو القروض) لكن لا بد أن تذهب إلى الأبعاد الحقوقية للتمكين الاقتصادي كالتعليم والتدريب المهني وإعادة التدريب والإجراءات القانونية والإدارية الداعمة لعمل المرأة وتوفير الوسائل للتخفيف من الأعباء المرتبطة بتعدد أدوارها ومهامها داخل البيت وخارجه ، وتيسير وسائل نقل ملائمة وأمنة ثم تدابير الحماية الاجتماعية ، فأشارت كافة الدساتير وقوانين العمل بوضوح إلى المساواة في أحكام التشغيل وفي تولي الوظائف العامة ونصت على ضرورة تكافؤ الفرص عند التوظيف والترقي ، لكن على أرض الواقع مازالت الفجوة في العمالة قائمة والتي تعني أيضاً أن للمرأة فرصاً محدودة للوصول إلى الحماية الاجتماعية ، ويكون ذلك لانخفاض معدلات العمالة النظامية من النساء بأجر وتركز معظم العمالة النسائية في القطاع غير المنظم ، كما تنص التشريعات على عدم وجود فجوة في الأجور ولكن ، ترتبط معظم النصوص القانونية الخاصة بالأجور والمساواة فيها بعدد من العناصر لتبررها (حجم العمل – المؤهلات العلمية – المنصب الوظيفي – مدى صعوبة القيام بواجباته – الحالة الاجتماعية ...) إلا أنه في بعض القوانين قد يتم تأويل النص الخاص " بحق كل مواطن ومواطنة في أجر عادل " دون تحديد تعريف العدالة من منظور النوع الاجتماعي فلا يعني ذلك أن العدالة دائماً لصالح المرأة فقد يتم التفسير لأن المواطن هو معيل الأسرة ، فمن باب العدالة أن يتمتع بأجر أعلى .

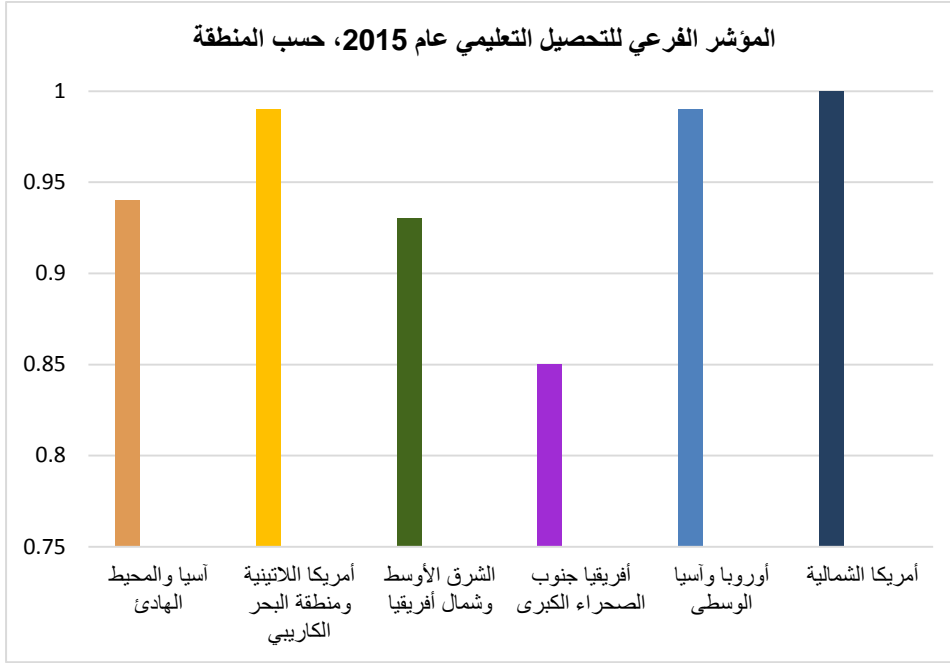
المؤشر الفرعي للمشاركة السياسية:



احتلت المنطقة العربية المركز الأخير على المؤشر الفرعي للتمكين السياسي .

فالتقدم في المنطقة العربية مازال بطيئاً حيث إن مشاركة المرأة في صنع القرار مازال محدودة ، بالإضافة إلى ظروف المراحل الانتقالية التي مرت بها الدول العربية وأثارت أوضاع المرأة فيها جدلاً سياسياً وتشريعياً مما قد يؤدي إلى توقف التطور أو التراجع عن بعض المكتسبات التي وصلت إليها المرأة العربية ، مما يتطلب يقظة وجهوداً أكبر من أجل تكريس الحقوق المكتسبة وضمان استدامتها ووضعها موضع التنفيذ من أجل العمل على تفعيل مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

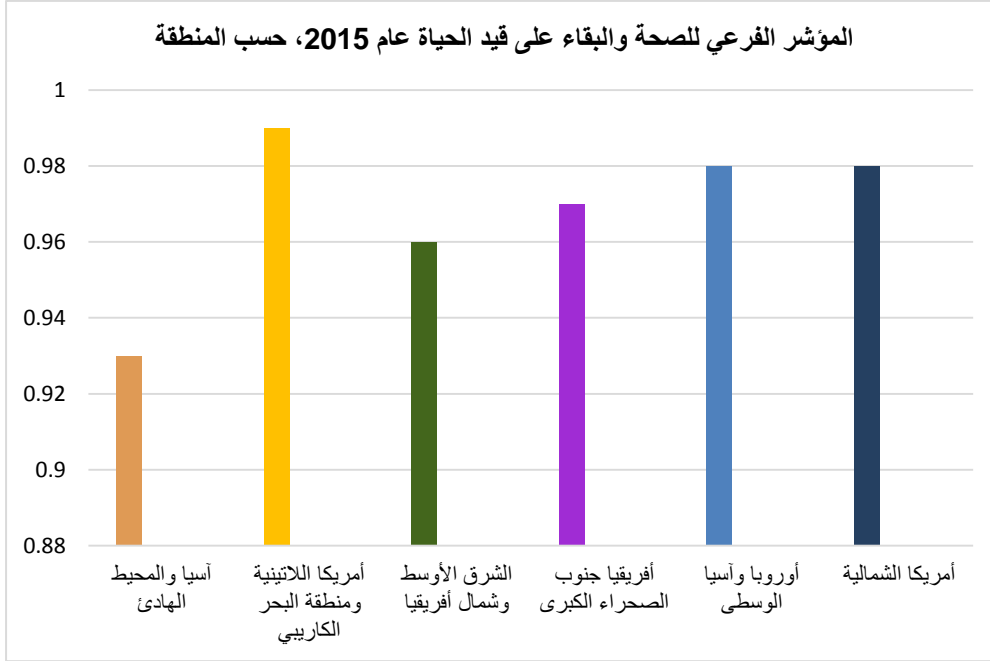
المؤشر الفرعي للتحصيل العلمي :



تحتل المنطقة العربية المرتبة الخامسة على مستوى إغلاق الفجوة التعليمية بين الجنسين وبرغم التحسن الملحوظ على هذا المؤشر حيث ارتفعت معدلات التسجيل في المدارس في المنطقة العربية أو نحو الأمية ، إلا أن الإنجاز الكمي لا يكفي بل لابد أن يكون مصحوباً بتحسين في نوعية التعليم وهو الذي لم يكن له أثر في زيادة فرص العمل أو المشاركة الاقتصادية أو السياسية ، فالتعليم إذا لم يترجم إلى فرص عمل وتمكين حقيقي للمرأة فإنه يمثل تكلفة اقتصادية وسياسية ومجتمعية .

وعلى الرغم من أن معظم الدساتير والقوانين العربية تنص صراحة على عدم التمييز بين المواطنين على أساس الجنس في التعليم أو التدريب المهني واتخذ بعضها إجراءات نحو تضمين المناهج الدراسية مبادئ المساواة وعدم التمييز ، إلا أنه ما زالت بعض الممارسات في بعض الدول العربية تنتقص هذا الحق مثل عدم السماح للمرأة المتزوجة باستكمال تعليمها في التعليم الحكومي أو النص على حق ولي الأمر إنهاء عقد التدريب ، كذلك التفرقة في المعاملة المالية بين المبعوث المتزوج والمبعوثة المتزوجة وفقاً للائحة التدريب .

المؤشر الفرعي للصحة والبقاء على قيد الحياة :



ايضاً احتلت المنطقة العربية المركز الخامس فيما يتعلق بالصحة العامة والبقاء

ينطوي مفهوم الصحة على حماية وتعزيز حقوق الأفراد في الوصول إلى الخدمات والمعلومات الصحية ، ويعني هذا تغطية شاملة ومتعددة الأبعاد ، ويتسع هذا المفهوم ليشتمل على الصحة الجنسية والإنجابية بمختلف مكوناتها ، وفي جميع مراحل الحياة لضمان التمتع بالحق في الصحة وفي الحقوق الإنجابية .

يرتبط مؤشر العمر المتوقع عند الولادة بمقاربة النوع الاجتماعي، إذ يتبين أن المرأة تفقد هذه الميزة المرتبطة بجنسها البيولوجي عند الولادة ، فهي تعاني ظروفًا معيشية لأنها مبنية على التمييز على أساس الجنس ، وما يترتب عليه بما في ذلك العنف وتأثير ذلك على حياتها وبقائها في جميع مراحل حياتها ، نذكر منها ظروف الولادة ونسبة وفيات الأمهات أو العنف ضد المرأة .

ولابد من الاعتراف بأن معظم التشريعات العربية تغطي الحقوق الاجتماعية التي تضمن الحق في الصحة على أساس مبدأ المساواة وتعترف كلها ، وإن بتفاوت ، بالحقوق الخصوصية للنساء ذات العلاقة بوضعهن كأمهات ، وتنص على أن الدولة تكفل رعاية الأمومة والطفولة ، ويشير البعض منها إلى كفالة الوقاية التي تشمل الخدمات الصحية

الأساسية بما في ذلك حالة الطوارئ وتنص بعض القوانين على تقديم التوجيه والارشادات والفحص الطبي للطرفين المقبلين على الزواج وتوفير الإمكانيات الطبية اللازمة لمعالجة ما يمكن علاجه من الأمراض التي قد تؤثر مستقبلاً على الصحة الانجابية .

إلا أن معظم التشريعات تعالج صحة المرأة في أغلب الأحيان من زاوية محدودة أساساً بصفتها ووصفها " رعاية الأمومة " أو " امرأة متزوجة في سن الانجاب " دون إيلاء الاهتمام الكافي إلى كل النساء في جميع مراحل حياتهن وأوضاعهن ومن ضمنها المسنات .

ومن هنا يتضح ان العمل على إحداث تغيير جذري في وضع المرأة يحتاج إلى مجهود سياسي واقتصادي واجتماعي كبير يسعى جاهداً إلى تغيير البنى الثقافية لمكونات العقل المجتمعي العربي بحيث تخرج المرأة من الاطار الضيق الذي رسم لها إلى فضاء واسع للتنمية الشاملة ، كما ان تحقيق المساواة بين الجنسين يمثل شرطاً مسبقاً لا غنى عنه لتحقيق تنمية مستدامة لا تتخلى عن أحد .

المرأة بين الأهداف التنموية للألفية MDG و أهداف التنمية المستدامة SDG :

على الرغم من الانجازات التي حققتها الدول العربية في طريق الاهداف الانمائية للألفية على صعيد تمكين المرأة كالححد من الفقر والقضاء على التمييز في الحصول على التعليم ومحاولة إنهاء كافة مظاهر عدم المساواة ، فما هي الحاجة لادماج المرأة من جديد في اهداف التنمية المستدامة بل وصياغة هدف أكثر تفصيلاً يُعنى بالمرأة ؟

الإجابة على هذا التساؤل تكمن في طيات نتائج تنفيذ الأهداف التنموية التي أخفقت فيما يلي:

- **المؤشرات الكمية** التي اعتمدها الأهداف الانمائية للألفية لقياس مدى التقدم المحرز ، لم تكن مصحوبة بتحسين في نوعية الخدمات ولم تضمن استمراريتها (استدامتها) .
- ركزت الأهداف الإنمائية خاصة المعنية منها بالمرأة على معالجة المشكلات القائمة لكنها لم تتطرق إلى الأسباب التي أدت إلى حدوث تلك الاختلالات وتحاول معالجتها.

• لم يتم وضع إطار من التشريعات على المستوى الوطني يتضمن عقوبات على ممارسة التمييز وعدم المساواة بما يضمن استمرار الاستراتيجيات الداعمة للمساواة بين الجنسين في كافة المجالات .

إذن فالمرأة العربية مازالت بحاجة إلى خطة مستدامة تتصدى لأوجه عدم المساواة وتعتمد على نهج متكامل يشمل كافة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية.

كما أن هناك العديد من العوامل التي تغيرت منذ ان صيغت الأهداف الإنمائية للألفية بعد وقت قصير من إعلانها في عام 2000 ، فعند المقارنة مع صياغة الأهداف الإنمائية للألفية ، تم وضع أهداف التنمية المستدامة في عملية أكثر انفتاحاً وشمولاً مما شجع الدول – الأطراف في الأمم المتحدة - على الالتزام ، ولكن فيما يخص المساواة بين الجنسين يوجد تشابه كبير في صياغة الهدفين الثالث والخامس ، فغرض الهدف الإنمائي الثالث للألفية تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ، ويدعو هدف التنمية المستدامة الخامس إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات ، ولكن يوجد هناك اختلافان هما : إدراج صريح " للفتيات " وإضافة " جميع " ، مما يساعد على دراسة التحديات التي تواجهها المهمشات والمضطهدات في إطار من الشمولية والتوسع في تحقيق الهدف .

كما تظهر اختلافات أخرى على مستوى الأهداف الفرعية ، فللهدف الإنمائي الثالث هدف فرعي واحد مُركز على التعليم ، بينما يقترح هدف التنمية الخامس تسعة أهداف فرعية هي :

1. إنهاء جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان .
2. إزالة كل أشكال العنف ضد المرأة في المجالين العام والخاص بما في ذلك الاتجار والاستغلال الجنسي وأشكاله الأخرى .
3. إزالة جميع الممارسات الضارة كالزواج المبكر والقسري وختان الإناث .
4. الاعتراف ومنح قيمة للعمل غير مدفوع الأجر والعمل المنزلي من خلال توفير الخدمات العمومية والبنية التحتية وسياسات الحماية الاجتماعية ، وتعزيز المسؤولية المشتركة داخل الأسرة .

5. ضمان المشاركة الكاملة والفعالة والفرص المتساوية في القيادة على جميع مستويات اتخاذ القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامّة .
6. ضمان حصول الجميع على الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية المتفق عليها بناء على برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان بالقاهرة ومناهج عمل بيجين والوثائق الختامية للمؤتمرات .
7. إصلاحات لإعطاء المرأة حقوقاً متساوية في الموارد الاقتصادية ، وكذلك الوصول إلى الملكية والسيطرة على الأرض والأشكال الأخرى في الملكية ، والخدمات المالية ، والموارد الطبيعية وفقاً لقوانين الوطنية .
8. تعزيز استخدام ميسر للتكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل خاص لتعزيز تمكين المرأة .
9. اعتماد وتقوية سياسات سليمة وقابلة للتنفيذ وتشريعات للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات على جميع المستويات .

وعلى الجانب الآخر يوجد لهدف التنمية المستدامة الخامس قيود مقلقة تتمثل في وجود أهداف فرعية بالإضافة إلى استراتيجيات للتنفيذ لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة ، بينما تلك المرتبطة بالهدف الخامس تشير إلى الإصلاحات القانونية والتكنولوجية ولكن لا محل فيها لقضية التمويل ، وبما أن عدم وجود التمويل مثل ضعفاً كبيراً في الهدف الإنمائي الثالث للألفية ، سيظل نقص تحديد تمويل الهدف الخامس تحدياً وعقبة رئيسية في تحقيق الغايات المنشودة .

الفصل الثالث

" عمل المرأة من منظور التنمية المستدامة "

حينما اعتمد المجتمع الدولي أهدافه التنموية المستدامة واعتبر أن المساواة بين الجنسين أحد العناصر الأساسية في تحقيقها ، أعاد الاعتراف بدور المرأة كشريك أساسي في تنفيذ برامج التنمية الشاملة وفي إطار تحقيق الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة 2030 والخاص بتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل لابد من وضع سياسات طموحة تنجح في تغيير النوع الاجتماعي وعلاقاته في العمل وبالتالي معالجة عدم المساواة في الحصول على الأجر عن عمل ذي قيمة متساوية وحماية الأمومة وكافة تدابير الحماية الاجتماعية وتنظيم الاقتصاد غير المنظم .

فالواقع التنموي يشير إلى معدلات نمو غير كافية لخلق فرص العمل اللازمة ومما يزيد تعقيد المشكلة هو أن النمو يتركز في قطاعات أقل قدرة على توليد فرص العمل أو في أحسن الأحوال توفير فرص عمل غير موائمة لمخرجات التعليم .

هذا الوضع غير المستقر يندرج في إطار أسواق للعمل يعاني من نتائجها الرجال والنساء معاً، وتزداد معاناة الشباب من بينهم بشكل خاص لكن كل المؤشرات تشير إلى تفاوت صارخ بين أوضاع الرجل والمرأة في المنطقة العربية، حتى وإن كانت أوضاع الرجل نفسه في هذه الأسواق سيئة هي الأخرى، لذا فالمطلوب هو سياسات تنهض بأسواق العمل وتحديثها ، وتخلق طلباً على العمل وتؤهل العرض منه عن طريق سياسات التعليم والتدريب وإعادة التدريب .

إن الغايات المندرجة تحت الهدف الثامن تشير إلى السياسات المطلوبة لتحقيقها ، ولكن هذا ليس كافياً لعلاج الوضع غير المواتي للمرأة في أسواق العمل فبالإضافة إلى السياسات فمن الضروري اتخاذ إجراءات مخصصة للمرأة لعلاج مظاهر التفاوت في غير صالحها وعدم المساواة بينها وبين الرجل يكون الهدف منها توسيع مشاركة المرأة في أسواق العمل وتحسين هذه المشاركة وتحقيق المساواة ومكافحة التمييز ضد المرأة .

إن انخفاض معدّل مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي هو أول المؤشرات على عدم خلق الظروف المواتية التي تمكنها من الانضمام إلى أسواق العمل لكي تتمكن من تلبية احتياجاتها واحتياجات أسرته أو المشاركة في تلبيتها ، الامر الذي يؤدي إلى انخفاض في مستويات معيشة الأسر التي تعولها أو تشترك في إعالتها نساء .

كما أن مشكلات عمل المرأة العربية لم تتوقف عند انتشار البطالة أو انحسار الوظائف أو تضاؤل الأجر – كما سيتم توضيحه لاحقاً - بل تواجه المرأة العاملة مأزقاً حقيقياً في الواقع العربي بسبب التقليل من قيمة عملها ومساهماتها في عملية التنمية الشاملة والقول إنها لا تحقق اي فائدة لأسرتها مقارنة بالرجل وأن عملها له آثار سلبية على الأسرة والمجتمع ، على الرغم من أن الدراسات التي أجريت – لمعرفة مدى مساهمة المرأة العربية في النشاط الاقتصادي للتنمية الشاملة – تشير إلى نحو 60 % من إجمالي الأيدي العاملة في الريف العربي من النساء يعملن في الزراعة لحساب أسرهن وبدون أجر، وقد اتضح أن ثلثي النساء العاملات في الوطن العربي يعملن تحت ضغط الظروف الاقتصادية لمعاونة أسرهن ، وهذا يعني أن المرأة لم تخرج لمجرد مزاحمة الرجل في سوق العمل أو منافسته في الحصول على مكانة اجتماعية متميزة وإنما بسبب ظروف اضطرارية دفعتها لطلب العمل .

مشاركة النساء في سوق العمل :

على الرغم من أن تقديرات منظمة العمل العربية تشير إلى تزايد مشاركة النساء في سوق العمل حيث بلغت 24.51% في مقابل 23% خلال العشر سنوات الأخيرة ، إلا انه عند تعلق الأمر بالبطالة تشير التقديرات إلى ارتفاع البطالة بين الإناث ارتفاعاً حاداً قياساً بمعدلات البطالة بين الذكور ، خاصة فيما يتعلق بالمتعلمات تعليماً متوسطاً وتعليماً عالياً حيث تتركز البطالة في المستويات التعليمية الأعلى فتبلغ البطالة بين الجامعيات 28% من جملة العاطلات ، إذ يتركز تعليم المرأة في الفروع الأدبية والاجتماعية حيث يزيد العرض كثيراً عن الطلب عليه ، سبب آخر لارتفاع معدّلات بطالة المرأة يكمن في برامج الإصلاح

الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي قلّصت من التشغيل العام أي التشغيل في القطاع الحكومي، وهو القطاع الذي يستوعب النسبة الأكبر من النساء المتعلمات نتيجة لإحجام القطاع الخاص عن تشغيلهن ، مما أدى إلى اتساع تشغيل المرأة في الاقتصاد غير المنظم وفي فرص العمل الهشة التي تنخفض فيها شروط العمل وظروفه ويتدهور الأمان الوظيفي. وبقراءة أكثر تعمقاً في توزيع الإناث على الأنشطة الاقتصادية تأتي النسبة الأعلى من النساء المشتغلات في قطاع الصحة والعمل الاجتماعي وذلك بنسبة 56.3% كما تزداد النسبة أيضاً في قطاع التعليم وتصل إلى 45.4% .

وبالنسبة لتوزيع المشتغلات من النساء على أقسام المهن المختلفة يظهر ارتفاع نسبة المشتغلات في مهن الاختصاصيات بنسبة 27.2% بينما تقل النسبة حتى تصل أدناها في فئة المشرعين وكبار الموظفين والمديرين بنسبة 4% وهي نسبة ضئيلة للغاية تعكس وضع المرأة المتدني في مواقع اتخاذ القرار وصياغة السياسات ووضع الخطط والبرامج والتوجهات .

إن هذه الأرقام تشير إلى أن مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي ماتزال محدودة ، لكنها تدلل على ما هو أكثر أهمية وهو أن زيادة مساهمة المرأة العربية في القوى العاملة لا تُعد – بحد ذاتها – دليلاً على التقدم الاجتماعي والاقتصادي للبلدان العربية ، أو دليلاً على زيادة مساهمة المرأة في تحقيق التنمية بوجه عام ، والتنمية المستدامة بوجه خاص ، بل كثيراً ما تكون هذه المساهمة ناتجة عن الفيض النسبي للعاملين في القطاع الزراعي أو بعض قطاعات الخدمات ، ولاسيما القطاع غير الرسمي ، وأن هذا الفيض النسبي يتعاضد كلما تخلفت أساليب الإنتاج وتقنياته ، وكلما كانت القطاعات الاقتصادية الحديثة أقل قدرة على استيعاب الأيدي العاملة ، كما أن التطور الصناعي لا يؤدي – بحد ذاته – إلى زيادة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي ، بل غالباً ما يحدث العكس ، إذ تعتمد الصناعة الحديثة على تكثيف رأس المال بدلاً من تكثيف العمل ، مما يؤدي إلى تناقص نسبة قوة العمل إلى مجموع السكان بوجه عام وتناقص نسبة مساهمة المرأة في قوة العمل بوجه خاص ، وهذه هي المشكلة الرئيسية التي وقعت فيها خطط التنمية التي نفذت في البلدان العربية من خلال العقود الأخيرة ، حيث تم التركيز على النمو الاقتصادي دون إيلاء اهتمام

كاف لمسألة توفير فرص العمل للأعداد المتزايدة من الباحثين عن العمل ولا سيما من النساء .

والتمكن الاقتصادي لا ينطلق من التقسيمات التقليدية للعمل ونسب المشاركة بين الإناث والذكور في مختلف الوظائف والمهن الإدارية والتنظيمية والمهنية في القطاع العام والخاص ، أو حصول ووصول المرأة إلى المراكز القيادية السياسية في الوزارات والأجهزة الحكومية والمؤسسات والشركات التجارية الكبرى .

وإنما التركيز هنا على التمكين الاقتصادي الذي لا يولد دخلاً مستمراً أو عالياً للمرأة فحسب بل ويولد قيمة اقتصادية مضافة عالية للاقتصاد الوطني والمجتمع بشكل عام .

هذا النوع من التمكين الاقتصادي الذي لا يضع المرأة وجهاً لوجه في منافسة مع الرجل في المهن والوظائف أو المناصب المستقبلية يجب أن يبتعد عن ماهية ونوعية المهن والوظائف القائمة حالياً في مختلف الاقتصاديات ويركز على المهن والوظائف الجديدة التي سوف ينبثق عنها النموذج الجديد للنمو الاقتصادي في المرحلة القادمة ، لذلك فإن الرؤية المستقبلية للمرأة في مجال التنمية المستدامة يجب أن تركز على تمكين المرأة وإعدادها للمنافسة في سوق العمل الجديد وبمستويات وقدرات غير معهودة في وقتنا الحاضر .

التمكين الاقتصادي هو المبنى على أسس إعادة تقسيم العمل في الاقتصاد العالمي في المستقبل المنظور والقائم على الاقتصاد المعرفي ، هذا التقسيم الجديد للعمل سوف يفرض أنماطاً وأساليب جديدة للعمل تفتح مجالات رحبة لزيادة مقدرة المرأة في الحصول عليها والتميز والإبداع فيها .

وبطبيعة الحال سوف يفرض هذا التقسيم الجديد للعمل على المستوى العالمي ، ومن ثمة على المستوى المحلي ، نوعية جديدة من علاقات العمل وأنماطاً جديدة من العلاقات الاجتماعية والثقافية والسياسية ، وهذا ما يمكن المرأة من فرض قدراتها ووجودها لتلعب أدوراً رائدة في المجالات الاجتماعية والثقافية والسياسية على قدم المساواة مع الرجل . كما سوف تساهم هذه الأدوار في إعادة عرض وطرح القضايا الخاصة بالمرأة بأسلوب وإمكانيات جديدة تؤهلها لأن تأخذ زمام المبادرة في العديد من المجالات المتعلقة بالأمر

الاجتماعية والثقافية والسياسية وليس بالاعتماد على الدور العادي الحالي التابع لتطورات الاقتصاد ، والمجتمع لازال يتميز بسيطرة الرجل على آلية اتخاذ القرار وتنفيذه .

شروط وظروف عمل المرأة :

إن عدم حدوث تقدم ملموس في دور المرأة اقتصادياً وبالتالي زيادة مشاركتها في جهود التنمية يعود بشكل أساسي إلى ظروف العمل الطاردة (غير الصديقة) التي يعاني منها سوق العمل في الدول العربية والمرأة هي الأكثر تأثراً بهذه الظروف ، فبالإضافة إلى تفشي البطالة على نطاق واسع فإن التحدي الأكبر يتمثل في رداءة نوعية الوظائف وفقر العاملين خاصة بين افراد العمالة الهشة وغير النظامية والتي يقع معظم عمل النساء في نطاقها ..

الأجور :

الأجر من ضمن شروط العمل، وإذا كان مستوى الأجور والدخول منخفضاً بشكل عام في بعض البلدان ، فإن معاناة المرأة مضاعفة حيث إنها تتعرض للتمييز في شأن الأجور ، فعلى الصعيد العربي المرأة تكسب 88% مما يكسبه الرجل ، بالإضافة إلى أن نسبة 43% من المشتغلات يعملن بدون أجر ، وحتى عند النظر في معدلات الأجور في الساعة (باعتبار أن عدد ساعات عمل المرأة تقل عن عدد ساعات عمل الرجل) تبقى المرأة تواجه فجوة في الأجور لا يمكن تفسيرها بالاختلافات في التعليم أو السن فحسب بل هي مرتبطة أيضاً بانخفاض قيمة العمل الذي تنجزه المرأة والمهارات المطلوبة في القطاعات أو المهن التي تهيمن عليها المرأة ، كذلك حاجة المرأة إلى فترات استراحة مهنية للاعتناء بمسؤوليات الرعاية الأسرية .

لقد تم إحراز تقدم مؤخراً في تقليص الفجوات بين الجنسين في الأجور ولكن أوجه التحسن ضئيلة وترجع إلى الإجراءات السياسية الواضحة لمحاولة معالجة الاختلالات في سوق العمل وليس إلى تحسن في مستويات المعيشة ، وحتى على مستوى البلدان ذات الدخل المرتفع تم رصد فجوات بين الجنسين في الأجور ، على الرغم من أن كافة التشريعات تتخذ

من المساواة وعدم التمييز عنوانا لها وفي ظل تصديق عدد من الدول العربية على اتفاقية العمل العربية رقم (5) لعام 1976 بشأن المرأة العاملة والتي تنص في المادة الثالثة منها على " يجب العمل على ضمان مساواة المرأة والرجل في كافة شروط وظروف العمل وضمان منح المرأة العاملة الأجر المماثل لأجر الرجل وذلك عن العمل المماثل " .

فالتنمية الاقتصادية وحدها لن تضمن توزيعاً عادلاً لمكاسب النمو بين الرجل والمرأة... لذلك فسياسات التشغيل ينبغي أن تكون موجهة للجميع رجالا ونساء، كما ينبغي النظر في تنمية الصناعات والخدمات في الاقتصاد الحديث التي تكثر فيها فرص العمل التي يمكن أن تشغلها النساء..

الحماية الاجتماعية :

اهتمت منظمة العمل العربية بموضوع الضمان الاجتماعي انطلاقاً من أهمية الضمان الاجتماعي في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي وإرساء أسس العدالة الاجتماعية والسلم الاجتماعي ، باعتبار أن الضمان الاجتماعي حق من حقوق الإنسان ، ولهذا يجب مد مظلة الضمان الاجتماعي لتشمل كل المواطنين والتوسع في المزايا والخدمات التي يقدمها حتى تشمل جميع فروع التأمينات مع التأكيد على أهمية استثمار أموال الضمان الاجتماعي واستقلاليتها حتى تتمكن من الوفاء بالتزاماتها ، وضرورة مشاركة الدولة إلى جانب أصحاب الأعمال والعمال في تمويل صناديق التأمينات الاجتماعية .

وعلى الرغم من أن مفهوم الضمان الاجتماعي تم توسيعه ليضم إطار الحماية الاجتماعية ويوفر دعماً اجتماعياً أساسياً لجميع المواطنين لا يبدو أن قوانين الضمان الاجتماعي قد تكيفت مع التغيرات في سوق العمل وعلاقاته ، فقد حصل ازدياد كبير في عدد النساء العاملات في الاستخدام بأجر ، سواء بدوام كلي أو جزئي واكتسبن حقوقاً مستقلة في تغطية الضمان الاجتماعي ، ولكن مازال حقهن في الضمان الاجتماعي غير متساو مع حق الرجل.

ويعود ذلك إلى موقع المرأة غير المتساوي بالنسبة للرجل في سوق العمل ، فما زالت الكثير من النساء تخوض أعمالاً غير نظامية وغير مغطاة بأنظمة الضمان الاجتماعي أو مغطاة بطريقة غير ملائمة وما زالت كثير من الأنشطة الزراعية - التي تعمل في معظمها

النساء - غير مشمولة بالضمان الاجتماعي مما يجعل المرأة معرضة بشكل كبير للفقر والحرمان الاقتصادي .

إن مبدأ مساواة الرجل بالمرأة الذي تكفله معظم الدساتير والتشريعات العربية وتنص عليه معايير العمل العربية ، يتطلب تغييرات قانونية في أنظمة الضمان الاجتماعي لتطهير هذه الأنظمة من كل ما يشكل تمييزاً مباشراً واقعاً بين الرجل والمرأة ، حيث يجب أن تعطي قوانين الضمان الاجتماعي الأولوية للحماية الاجتماعية لجميع قطاعات العمل الأكثر تشغيلاً للنساء وعلى وجه الخصوص تلك التي لا يتمتعن فيها بدخل كاف كالعاملات في المنشآت الصغيرة التي تميل النساء إلى التركيز فيها .

إن الدور الاجتماعي الذي تقوم به المرأة في الانجاب والتربية ورعاية الاسرة ، هو واجب اجتماعي مقدس يجب أن يقابله تكافل وتضامن اجتماعي وضريبة اجتماعية يقدمها المجتمع بأطراف الانتاج الثلاثة فيه (حكومات وأصحاب أعمال وعمال) عن رضا وطيب خاطر ، باعتباره حقاً للمرأة العاملة لتمكنها من الجمع بين واجبها الاجتماعي وواجبها الاقتصادي ، لذلك أعطت الاتفاقية العربية رقم (5) بشأن المرأة العاملة في المواد من (8 - 12) العديد من الحقوق التمييزية للمرأة العاملة ، وإذا ما كانت هناك رغبة صادقة وإرادة قوية من الدول في الاستفادة من قوة العمل التي تمثلها المرأة وتمكين المرأة من المشاركة الاقتصادية بفاعلية ، فلا بد من البدء بتطبيق تأمين الأمومة لمساعدة أصحاب الأعمال في تحمل الالتزامات التي تضمنتها معايير العمل العربية والدولية ، والتي لم يتم تطبيقها حتى الآن إلا في عدد قليل من الدول العربية بالرغم من اعتبار رعاية الامومة والطفولة - والتي تأخذ تسمية مختلفة حسب البلد - حقاً دستورياً وقانونياً في كافة البلدان العربية .

تمثل الحماية الاجتماعية غير الكافية والتدابير الرامية إلى التوفيق بين العمل والحياة الأسرية معوقاً جديداً أمام وصول المرأة إلى مزيد من الوظائف اللائقة ...

ساعات العمل :

إن قضية ساعات العمل المأجور للمرأة والتي تقدر وفقاً لإحصاءات منظمة العمل العربية بـ 45 ساعة أسبوعياً بنسبة 92.3% من متوسط عدد ساعات عمل الرجل ، من أكثر القضايا أهمية فيما يتعلق بشروط وظروف عمل المرأة ، فمزال الكثير يكتفي بتقييم عمل المرأة فقط عندما يكون مأجوراً ، إلا أن الرؤية المتطورة تقتضي تقييم كل مجهودات المرأة والتي يندرج ضمنها الأعمال التي تقوم بها المرأة داخل محيط الاسرة بما في ذلك الاعمال التي لا يتقاضين عنها أجراً كالمساعدة في اعمال الزراعة أو مساعدة الرجال داخل نطاق الأسرة في الحرف والصناعات التقليدية ، كل هذه المجهودات غير المرئية مازالت الاحصاءات الرسمية تتجاهلها طالما أنها خارج الدوام الرسمي ، فلا تزال المرأة تعمل عدداً أقل من الساعات في العمالة مدفوعة الاجر في حين تؤدي الاغلبية من العمل المنزلي والرعاية غير مدفوع الاجر فهي تعمل عدداً اكبر من الساعات من الرجل خلال اليوم عندما يؤخذ في الاعتبار العمل مدفوع الاجر والعمل بدون أجر على حد سواء ، وبالتالي عندما تكون المرأة عاملة فإنها مسؤولة بشكل اكبر عن العمل المنزلي واعمال الرعاية غير مدفوعة الاجر مما يحد من قدرتها على زيادة عدد الساعات في العمل مدفوع الاجر أو العمل النظامي ، وفي هذا السياق ينبغي للحكومات أن تضمن حماية الامومة لجميع النساء ، وتطوير شروط وظروف عمل مرنة وملائمه للأسرة تساعد على تقاسم مسؤوليات الرعاية بمزيد من العدالة بين الوالدين كذلك اتخاذ تدابير لاعادة ادماج العاملات مجددا في سوق العمل بعد فترات الانقطاع المتصلة بالرعاية الاسرية .

ولتحقيق مساواة بين الجنسين في العمل من الضروري أن تعترف المجتمعات بأن للمرأة والرجل على حد سواء حقوقاً ومسؤوليات في العمل وفي الرعاية الاسرية أيضاً ، كما ينبغي إعطاء قيمة لعمل الرعاية غير مدفوع الاجر وفقاً لدوره الأساسي في الحفاظ على المجتمع وتقدمه .

التعليم والتدريب المهني :

إن المتغيرات والمستجدات التي يمر بها الاقتصاد العالمي تستدعي إدخال تعديل على مستوى نوعية وماهية الوظائف والمهن في المرحلة القادمة ، كما تستدعي إعادة هيكلة

سوق العمل ، حيث إن تغلغل استخدام التكنولوجيا في كافة مناحي الحياة يؤدي إلى أن أداء العمل قد يكون في أي مكان وفي أي وقت مما يعني مزيداً من ساعات العمل وهذه المتغيرات تفرض على المؤسسات أن تعدل أسلوب التعامل مع القوى العاملة بهدف الحفاظ على المهارات ، كما أن الزيادة السكانية تفرض تزايداً متسارعاً في القوى العاملة الداخلة إلى سوق العمل ، مما سيؤدي إلى تعميق وتنوع العمل ليس في مجال التخصصات والمهارات فقط ، انما على مستوى تكافؤ الفرص بين الجنسين حيث سترتفع مساهمة المرأة في سوق العمل ، وبالتالي فالتغيير في نوعية الوظائف والمهن سيضع الجنسين (المرأة والرجل) في مستوى تنافسي متقارب للعب الدور القيادي في المرحلة القادمة وأن المسيرة التنافسية لأي منهما في الحصول على الوظائف والمهن المستقبلية تعتمد على المرحلة التي تسبقها في الإعداد والتدريب .

وبالنظر إلى زيادة حصول النساء على درجات جامعية في التخصصات العلمية التي سوف تشكل عماد الاقتصاد المعرفي في المستقبل وبالتالي سوف ترتفع فرص المرأة في المهن والوظائف المستقبلية ومن هنا تنبع أهمية تطوير برامج تدريب للمرأة غير تقليدية ومختلفة عما هو قائم حالياً في المؤسسات المسؤولة عن تدريب وتأهيل المرأة .

فالتمكن الاقتصادي بالمنظور الحالي مبنى وموجه نحو مهن ووظائف ومراكز سياسية واجتماعية قائمة في الوقت الحاضر وغالباً ما تكون مشغولة من قبل الرجال ، أما التمكين المنشود فيجب أن يبنى على الموجهات المستقبلية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية للدول ، ويتطلب الخطوات التالية :

- دراسة التوقعات المستقبلية للسكان والقوى العاملة من منظور النوع الاجتماعي .
- دراسة وتحليل التوجهات العامة المتوقعة للاقتصاد الدولي .
- دراسة سرعة ونوعية المتغيرات التكنولوجية .
- تطور بيئة العمل من حيث وسائل وعلاقات الإنتاج السائد في الاقتصاد العالمي .
- دراسة التغيير في الثقافة وعادات وتقاليده المجتمع .

لذلك فالتعليم والتدريب المهني ليس مجرد أولوية استراتيجية في حد ذاته ، ولكنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالطموح في رؤية المرأة العربية لتكون شريكاً جديراً في بناء الدولة

ونموها ، والتعليم والتدريب يشكلان القاطرة الرئيسية التي سوف تأخذ المرأة العربية في هذا الصدد كما أن رفع القدرة التنافسية للمرأة العربية لا يعني فقط مقدرتها على منافسة الرجل في الوظائف والمهن أو المراكز الموجودة في الاقتصاد الوطني في الوقت الحاضر ، بل تذهب أبعد من ذلك بكثير ، حيث تركز على إعداد المرأة العربية للمنافسة في الوظائف والمهن التي سوف تتولد في الاقتصاد الوطني من المنظور المستدام حيث سيترتب على التوجه نحو اقتصاد أكثر استدامة بيئياً انعكاسات على حجم العمالة ونوعيتها ومستوى الدخل وتوزيعها خاصة عندما تصل الدول إلى مرحلة التحول الكامل في النماذج الإنمائية الاقتصادية للشركات والمؤسسات بل وسياسات الدول بشكل عام .

ريادة الأعمال النسائية :

يشكل القطاع الخاص محركاً أساسياً لضمان نمو اقتصادي مستديم في المنطقة ، وتعتبر منجزات البلدان العربية بشأن المساواة في ميدان التعليم فرصة لإنجاز تطور ممنهج للقطاع الخاص ، وتشكل مساندة نمو ريادة الأعمال للنساء استراتيجية فعالة لخلق فرص العمل وتسريع وتيرة التنمية الاقتصادية ، وإعطاء مزيد من السلطة للنساء ، لذلك تستحق ريادة الأعمال النسائية في المنطقة عناية خاصة بهدف تحريك هذا المورد غير المستغل. على المستوى العربي ، نادرة هي البيانات المفصلة عن النساء صاحبات الأعمال من حيث (حجم الأعمال التجارية ، نوعية المشروعات ، عدد العاملين ، ...) إلا أن أحدث تقارير منظمة العمل العربية تشير إلى أن نسبة صاحبات الأعمال 9% فقط من إجمالي اصحاب الأعمال وبنسبة 5.8% من جملة المشتغلات ، كما أن مؤشر الدمج المالي العالمي للبنك الدولي الذي يقيس النسبة المئوية للتعاملات المصرفية لكل من الرجال والنساء أشار إلى وجود فجوة كبيرة بين الرجال والنساء في المنطقة العربية قد تصل إلى الضعف مما يعني أن المستويات النسبية لريادة الأعمال النسائية في المنطقة العربية هي أضعف مما هو موجود في العالم .

ويرجع ذلك إلى أن النساء في المنطقة العربية تواجه العديد من العوائق للوصول إلى المناصب العليا في مجال الأعمال والإدارة ، ومن التحديات الرئيسية ، أن المرأة تواجه

العبء المزدوج لمسئوليات العمل ورعاية الأسرة ، وأشار البحث الذي أجري في بعض الدول العربية إلى أن المرأة تعتبر التوازن الجيد بين العمل والأسرة هو العائق الأكثر أهمية لطموحاتها الوظيفية ، وقد تكون التشريعات المتحيزة ضد المرأة ، فضلا عن محدودية فرص الحصول على التمويل والتشبيك بين صاحبات الأعمال ، بمثابة المعوقات الرئيسية في طريق النساء للدخول أو الخروج من سوق العمل وممارسة المهن التجارية .

كذلك التكلفة المرتبطة بإنشاء المشروعات وقدرة النساء على الوصول إلى التمويل ، فالمعايير القانونية والاجتماعية والثقافية تحمل مخاطر أكبر على الاستثمار في المشاريع التي تملكها وتديرها النساء حيث انعدام أو قلة الثقة إزاء قدرة النساء على انشاء وإدارة المشروع ومن ثم على الوفاء بمستحقات القروض يزيد من مصاعب الحصول على التمويل ، ويشار أيضاً إلى أن القروض الممنوحة للنساء تستلزم ضمانات أكبر وأن كلفتها أعلى من تكلفة القروض التي يتحملها الرجال أصحاب العمل .

لذلك ستكون الدول العربية مطالبة بتطوير سياساتها أمام القضايا المرتبطة بالنوع الاجتماعي من خلال :

- 1- التعريف بحواجز الحصول على التمويل في المنطقة بواسطة إصدار تشريعات تفضيلية خاصة مرتكزة على النوع الاجتماعي .
 - 2- إبراز وإعلان أمثلة وطنية حول طريقة تجاوز الحواجز .
 - 3- دعوة القطاع المالي إلى المساهمة بشكل أفضل في تطوير القطاع الخاص بما في ذلك المشروعات التي تملكها وتديرها النساء .
 - 4- اتخاذ إجراءات قانونية ومؤسسية تتعلق بمناخ الأعمال ، بهدف النهوض بإنشاء المشروعات وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة عبر تيسير التمويل لها .
- وعليه ، وفي إطار برامجها التنموية سيكون على البلدان العربية إذن إعطاء أسبقية خاصة لإنعاش ريادة الأعمال النسائية ودعم مشاركة المرأة في الاقتصاد ومن ثم ضرورة تطوير الأدوات الكفيلة بتحسين مستوى المعلومات ، وإطلاق مبادرات التعاون مع الجمعيات الوطنية والإقليمية للنساء صاحبات الأعمال ، وتسهيل التبادل حول الممارسات

الجيدة بين بلدان المنطقة واقتصاديات أخرى ، كل ذلك سيشكل عامل دعم وتعزيز لريادة الأعمال النسائية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تملكها النساء .

كما تستطيع الشركات أن تؤدي دوراً رئيساً في تعزيز مشاركة المرأة من خلال التركيز على المكاسب التي تحققها أعمالها عند تحقيق المساواة بين الجنسين من خلال بناء نظم إدارة موارد بشرية تراعي الفوارق الجندرية ، وخلق بيئات لتمكين المرأة في عالم الشركات ، وإنشاء البنية التحتية الاجتماعية المساعدة واعتماد تدابير للمواءمة ما بين العمل والحياة لكل من النساء والرجال كلها عناصر حيوية لتعزيز المهن النسائية بنجاح ، وفي الوقت نفسه ، يمكن لمنظمات أصحاب العمل ، وجمعيات رجال الأعمال والجمعيات التجارية أن تعزز وجود المرأة في قاعدة عضويتها ، وتوسيع التشبيك وبناء النقابات / المنظمات الداخلية ، وإجراء البحوث حول تأثير تمثيل أكبر للمرأة في مجال الأعمال التجارية والإدارة في القطاع الخاص ، والدعوة لإجراء التعديلات القانونية وتقديم الدعم المتعدد الأوجه لصاحبات المشاريع وبالتالي ، فإن المنطقة العربية ستحصد المنافع الاقتصادية والاجتماعية الإضافية من أحد أعظم مواردها - نسائها .

وسط الاتجاهات العالمية المتغيرة بعيدا عن العمل المأجور والترتيب التقليدي لصاحب العمل والموظف ، يكتسب العمل الحر وريادة الأعمال زخماً في المنطقة ، في حين أن هذه الأنماط المتغيرة للعماله تنطوي على مخاطر اجتماعية واقتصادية عالية، إلا أنها تقدم ايضاً احتمالات مختلفة للنساء اللواتي تحدهن القيود الاجتماعية والثقافية، ولكن يردن أن يكن ناشطات اقتصادياً و يمكن لريادة الأعمال وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن يقدمتا خيارات صالحة للنساء ويوفرا لهن فرص التطور الشخصي والقيادة، من خلال اعتماد إجراءات الموارد البشرية التي تضمن المساواة في العمل ، كالتركيز فقط على المؤهلات والمهارات التي تلبي متطلبات التوظيف والأجور والترقية وليس النوع الاجتماعي للشخص، و إعداد قواعد ومعايير واضحة للرصد والإبلاغ من أجل القضاء على التمييز بين الجنسين. ووضع أهداف لزيادة أنظمة تقييم الأداء تستند على الإنجازات في المستويات الإدارية

المختلفة وضمن أن يكون للمرأة الفرص نفسها المتاحة للرجل للعمل في مناطق العمليات المختلفة والوظائف الإدارية في الشركات أو المؤسسات .

المرأة واقتصاد المعرفة :

يعتبر الاهتمام بالتكنولوجيا إحدى أهم غايات التنمية المستدامة والخاصة بتفعيل دور المرأة والتي تقضي بأهمية الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأحد ركائز التنمية الأساسية للمرأة وقد برز هذا التحدي جلياً خلال نهاية العقد الماضي وذلك بنقص الخبرة الفنية لمهارات التكنولوجيا لدى المرأة العربية في مواجهة القوى العاملة الأجنبية من حيث التعامل مع التكنولوجيا وتطورها ولذلك السبب ظهرت ما تسمى مشكلة الفجوة الرقمية التي تؤثر على منافسة المرأة في سوق العمل ، هذا بالإضافة إلى نقص المهارات الفنية والحرفية المطلوبة لدى المرأة العربية مما ينعكس على إدارتها وتنافسها في سوق العمل.

عرّف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاقتصاد المعرفي بأنه " نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاية في جميع مجالات النشاط المجتمعي، الاقتصادي، والمجتمع المدني، والسياسة، والحياة الخاصة وصولاً لترقية الحالة الإنسانية باطراد" وهو يعني في جوهره تحول المعلومات إلى أهم سلعة في المجتمع بحيث تم تحويل المعارف العلمية إلى الشكل الرقمي وأصبح تنظيم المعلومات وخدمات المعلومات من أهم العناصر الأساسية في الاقتصاد المعرفي فهو الاقتصاد الذي يحقق منفعة من توظيف المعرفة واستغلال معطياتها في تقديم منتجات أو خدمات متميزة يُمكن تسويقها وتحقيق الأرباح منها ومن هذا المنطلق فإن الاقتصاد المعرفي يقوم بتحويل المعرفة إلى ثروة فهو يوفر وظائف ليس للمؤهلين معرفياً فقط ، بل للمبدعين والمبتكرين أيضاً أي أن اقتصاد المعرفة لا يولد الثروة فقط، بل يُقدم فرص عمل جديدة أيضاً حيث يعمل الاقتصاد المعرفي على تسهيل مهمة الدول والجهات المعنية بتأهيل وزيادة مساهمة دور المرأة العربية في العملية التنموية إذا ما تم توجيهه بصورة أو بأخرى نحو هذا الاهتمام الخاص والذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من الاهتمامات التنموية الشاملة للدول والمؤسسات العامة والأهلية المعنية بتحقيق التنمية الشاملة سواء على مستوى الإمكانات البشرية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.

إن صعوبة النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعدّ المشكلة الثالثة التي تواجهها النساء على الصعيد العالمي - بعد الفقر والعنف ضدّ النساء- ولكنّ نفاذ المرأة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تعتبر من أهم ركائز الاقتصاد المعرفي لا يمكن أن يتم في إطار من التمييز وعدم المساواة فيما يخصّ مستوى النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقها ومراقبتها ، إلا أنه ظهرت مؤخراً بعض المؤشرات الايجابية لمشاركة المرأة في مجال تقنيات المعلومات والاتصالات بعد الإصلاحات التي أتاحت الفرصة للمرأة لاقتحام هذا المجال، إذ بدأت المرأة تشارك الرجل في هذا المجال بنسبة أعلى من المجالات الأخرى وأصبحت تلعب دوراً أكثر ثباتاً عبر استخدامها تقنيات المعلومات والاتصالات .

إن أهمية قطاع تقنية المعلومات والاتصالات تنبع من كونه أداة لتطوير دور المرأة التقليدي في المجتمع ويترك أثره على عمل المرأة وعلى وضعها في المجتمع لاعتماده على القدرات الشخصية دون تمييز بين الجنسين ، ولقد أثبتت المرأة قدرتها المنافسة للرجل على العمل في هذا المجال بكفاءة وفعالية والتي يجب الاستفادة منها في تعزيز القدرة التنافسية للمرأة من خلال :

1. تطوير هذا المفهوم في ثورة الاتصال والمعرفة يجعل من عملية التسويق عملية أكثر سهولة ويسراً من ذي قبل ، حيث إن المهام التسويقية والترويجية من أخطر ما يواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة عموماً والتي تدار من قبل النساء على وجه التحديد ويحكم على تلك المشروعات بالفشل المحتوم.
2. تطور الاقتصاد المعرفي يجعل من السهولة التعامل مع كافة التشريعات والأنظمة والقوانين حيث إن التطور المعرفي قد ساعد على عملية الحد من التعارض والخلاف حول العديد من القوانين أي حدّ من التداخل بين هذه القوانين ، هذا بالإضافة إلى أنه كذلك ساعد في تطوير عمليات التوعية القانونية التي تساعد في حفظ حقوق المالكين والعاملين والنساء تحديداً اللواتي كان ينقصهن العديد من المعارف حول حقوقهن القانونية.

3. يشكل اقتصاد المعرفة الآلية الفعالة التي يمكن استخدامها من أجل حشد الجهود، وتبادل المعلومات، وتمكين المرأة ، وعلاوة على ذلك، يمكن لاقتصاد المعرفة أن يساهم في زيادة التعليم الابتدائي والثانوي للفتيات، وضمان إمكانية النفاذ إلى الخدمات الصحية الإنجابية، وتوفير فرص العمل في قطاع تكنولوجيا المعلومات والقطاعات المتعلقة به.

4. كما أن آليات الاقتصاد المعرفي تخلص جزءاً لا يستهان به من صاحبات الأعمال من المشاكل التي تواجههن فيما يتعلق بإدارة وتنظيم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالنساء هذا ويساعد تطور الاقتصاد المعرفي في قدرة المرأة على الاستمرار في تطوير قدراتها وإمكاناتها.

يبقى أن تشارك المرأة في منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال على كل مستوياتها بما في ذلك مستويات القيادة، وأن تسهم في الحوار الاجتماعي بشأن سياسات التشغيل وبخصوص شروط العمل وظروفه الخاصة بسوق العمل بالكامل ، برجاله ونسائه، **هكذا يكون الهدف الثامن قد شارك أيضا في تحقيق الهدف الخامس نفسه، أي في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.**

وفي هذا الإطار سارت جهود **منظمة العمل العربية** في دعم المرأة العربية العاملة من خلال العديد من الأنشطة والفعاليات التي سعت من خلالها المنظمة إلى دراسة وضع المرأة والوقوف على المعوقات التي تعرقل مشاركة المرأة في مجالات التنمية ، ومناقشة الاستراتيجيات الوطنية اللازمة لحماية حقوق المرأة وضمان مشاركتها الفاعلة في مجالات التنمية ، إضافة إلى رفع مستوى الوعي في المجتمع بأهمية المرأة، ومراعاة النوع الاجتماعي في عملية التنمية والاهتمام بتمكين المرأة، وإتاحة فرص متكافئة للمرأة مع الفرص المتاحة للرجل، ودعم قدراتها وتهيئة الفرص الاقتصادية والسياسية لها.

خاتمة

نحو تعزيز دور المرأة في التنمية المستدامة

على الرغم من أن المنطقة العربية قد شهدت تقدماً ملحوظاً في المتوسط العام للأهداف الإنمائية مثل مجموعة دول الخليج ودول المغرب العربي كما أحرزت تطوراً ملموساً في تحسين أوضاع المرأة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، إلا أن هناك العديد من أوجه القصور التي تحتاج إلى معالجات شاملة وعملية تراعي التباينات الواضحة بين الدول في مجال تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين ، كما تراعى الاوضاع السياسية والاقتصادية والمتغيرة وتتواءم مع مؤشرات تحقيق أهداف التنمية المستدامة .

وفى ضوء تحليل أوضاع ومعوقات مشاركة المرأة في التنمية تتبلور الرؤية المستقبلية في مشاركة المرأة العربية في برامج التنمية المستدامة وفقاً لتعدد الأبعاد التي يجب التركيز عليها المتمثلة في البعد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي لضمان مشاركة فاعلة للمرأة العربية تساعدها على الانخراط في عملية التنمية بالمعنى الأشمل ، وتتبلور الرؤية المستقبلية فيما يلي :

1. تقييم السياسات والاستراتيجيات الوطنية مع أخذ النوع الاجتماعي بعين الاعتبار بقصد الحد من ظاهرة تأنيث الفقر من خلال اعتماد مقاربة شمولية خارج برامج القروض الصغرى وتوسيع الإمكانيات التي تصل إليها النساء لتعزيز سلطتهن الاقتصادية ، وتطوير التخطيط الوطني الذي يدعم الفقراء ويعمل على التعريف بإمكاناتهم وخاصة النساء مع اعتبار الفئات المستضعفة كموارد وطاقات وليس حواجز أمام النمو الاقتصادي ، وجمع المعلومات بهدف متابعة وتقييم أبعاد النوع الاجتماعي فى كل الاستراتيجيات الوطنية للتنمية.

2. ضرورة العمل على أن يكون التعليم والتدريب موائماً لمتطلبات وشروط التشغيل في البلدان العربية ، والعمل على الرفع من معدلات الاحتفاظ بالتلاميذ وتخفيض المعدلات المرتفعة للتسرب من التعليم للأولاد والبنات على حد سواء .
3. تطوير الاستراتيجيات الكفيلة بتخفيض المعدلات المرتفعة لوفيات الأمهات، عن طريق العدالة في الحصول على الخدمات والعمل على التمويل الصحي الذي يلعب دوراً محفزاً لاستدامة الخدمات الصحية .
4. اقرار المساواة بين النساء والرجال في المشاركة السياسية كحق أساسي والتأكيد على الالتزام بالتميز الإيجابي والقضاء على الصور النمطية في التعيينات وخاصة في المناصب التي يسيطر عليها الرجال (أحزاب سياسية ، مناصب القيادة ، وزارات، مؤسسات قضائية ، مجتمع مدني) .
5. المساهمة الفعلية في إدماج قضايا النوع الاجتماعي في التخطيط وفي اتخاذ القرارات المتعلقة بالتغيرات البيئية ، وكذا في صياغة وإعمال السياسات والبرامج على كافة الأصعدة الإقليمية والوطنية والاعتماد على نظم للمتابعة والتقييم تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي .
6. إدماج منظور النوع الاجتماعي في الاستراتيجيات والسياسات والخطط والبرامج والموازنات التربوية لمراعاة احتياجات كل من الرجل والمرأة في هذا القطاع بعدالة وتطوير القدرة المؤسسية لمعالجة قضايا النوع الاجتماعي في المناهج الدراسية وفي عمليات التعليم والتقييم لضمان العدالة والمساواة في فرض التعليم المهني لكل من الجنسين وتحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين في قطاع التعليم والتدريب التقني وفقاً لمستجدات سوق العمل ومتطلباته .
7. تطوير منظومة المؤشرات التي تسمح بقياس الانجازات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والعمل على تطوير أجهزة الإحصاء العربية في مجال المؤشرات الخاصة بالنوع الاجتماعي ، مثل مؤشر " المرأة والنمو الاقتصادي " يتضمن عدة مؤشرات من بينها حجم رؤوس الأموال التي تستثمرها سيدات الأعمال في الأنشطة الاقتصادية ومؤشرات نوعية تتعلق بملكية المشروعات ونوعيتها وحجم استثماراتها .

8. العمل على تطوير أطر وطنية لتنمية ريادة الأعمال النسائية لتسهيل الدخول إلى سوق الأعمال وتنمية المشروعات ونقل الملكيات وتسويق المنتجات دون مصاعب.
9. الاعتراف الكامل بأعمال الرعاية غير المدفوعة وتقديرها وإعادة توزيعها من خلال سياسات الحماية الاجتماعية والخدمات الأساسية .
10. دعوة الحكومات لزيادة الاستثمار الاجتماعي في الهياكل الأساسية والتدابير اللازمة للتوفيق بين العمل والالتزامات الأسرية وأن تسخر نظم الحماية الاجتماعية بحيث تكون أداة لتحقيق المساواة بين الجنسين .
11. تطوير القوانين المنصفة للمرأة فيما يختص بالجوانب المدنية التي تعالج التمييز على أساس النوع ووضع إطار تشريعي للتمييز الإيجابي لصالح المرأة .
12. جعل عملية صنع القرار في العلوم والتكنولوجيا أكثر مراعاةً للنوع الاجتماعي ، إذ يجب على الحكومات أن تؤسس مراكز خبرات حول دور المرأة في الاقتصاد المعرفي والتي من شأنها إعطاء النصح للهيئات المعنية وتسهيل جلسات التدريب ، ومراقبة تطبيق استراتيجيات حكومية تستهدف المرأة في مجال العلوم والتكنولوجيا والبحث والتطوير.
13. إصدار استراتيجية عربية للنهوض بعمل المرأة في إطار التنمية المستدامة تتضمن السياسات والخطط وآليات التنفيذ التي ينبغي للدول العمل بها لدمج عمل المرأة في برامجها الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة .

المراجع :

1. منظمة العمل العربية ، كتاب الندوة القومية حول الأزمات الاقتصادية وأثرها على عمل المرأة، (بيروت، 18-20 أكتوبر /تشرين الأول 2011)
2. د. أمل عبد الله القبيسي ، كتاب المرأة العربية والتنمية المستدامة: نحو رؤية عربية مشتركة، المؤتمر الثالث لمنظمة المرأة العربية، الجمهورية التونسية، تونس 28-30 أكتوبر 2010
3. د. زكريا هجرس ، كتاب المرأة العربية و التنمية المستدامة: نحو رؤية عربية مشتركة، المؤتمر الثالث لمنظمة المرأة العربية، الجمهورية التونسية، تونس 28-30 أكتوبر
4. الأمم المتحدة ، جامعة الدول العربية، كتاب التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية، مواجهة التحديات ونظرة لما بعد عام 2015، أغسطس 2013
5. د. الشاذلي العياري ، كتاب المرأة العربية والتنمية المستدامة: نحو رؤية عربية مشتركة، المؤتمر الثالث لمنظمة المرأة العربية، الجمهورية التونسية، تونس 28-30 أكتوبر
6. منظمة العمل الدولية، المرأة في العمل، اتجاهات 2016، مكتب العمل الدولي، جنيف، 8 مارس 2016
7. منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية، المرأة في قطاع الأعمال والإدارة، التقرير الإقليمي الخاص باكتساب الزخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مكتب العمل الدولي، جنيف، 8 مارس 2016
8. مكتب العمل الدولي، التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء، التقرير الخامس، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 102 ، 2013
9. الدكتورة /فايزة بن حديد ، خبيرة النوع الاجتماعي – تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات، مركز الدراسات العربية للتدريب والبحوث (كوتر)، مؤتمر المرأة العربية في الأجندة التنموية 2015-2030 ، محور الإصلاحات التشريعية ، جمهورية مصر العربية ، 29 نوفمبر – 1 ديسمبر 2015
10. د. نورة العجلان ، بحث عن أبعاد ومؤشرات التنمية، نمو بثبات
11. مركز المرأة للتدريب والبحوث ، المرأة العربية والتشريعات، تقرير تنمية المرأة العربية، 2015

12. منظمة العمل العربية، التقرير العربي الثاني حول سوق العمل في الدول العربية، المرأة في سوق العمل (الكتاب الدوري لإحصاءات العمل في الدول العربية)، الإصدار رقم (10)، 2015
13. منظمة العمل العربية، الاتفاقية العربية رقم (5) لعام 1976 بشأن المرأة العاملة، إصدارات منظمة العمل العربية 2013
14. وثائق مؤتمر المرأة العربية في الأجندة التنموية 2015-2030 ، جمهورية مصر العربية، 29 نوفمبر - 1 ديسمبر 2015 .
15. التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية : مواجهة التحديات ونظرة لما بعد 2015، (ملخص) ، الأمم المتحدة ، جامعة الدول العربية
16. Hibaaq Osman, Achieve Gender Equality and Empower all Women and Girls, Conference on “Arab Women in the Sustainable Development Agenda 2015-2030, Cairo: 29 November – 1 December 2015
17. Nathalie Milbach Bouche, Atif Khurshid, Women Empowerment and Gender Equality: What have we learned from the MDGs for better transitioning into the SDGs? , Conference on “Arab Women in the sustainable development agenda 2-15-2030 “ Cairo: 29 November – 1 December 2015
18. World Economic Forum, The Global Competitiveness Report 2015/ 2016, Geneva/Switzerland
19. World Economic Forum, The Global Gender Report 2015/, Geneva/Switzerland
20. <https://www.seo-ar.net>



للإطلاع على النسخة الإلكترونية من الوثيقة يرجى اتباع الآتي :



1 - تحميل أي من برامج (QR code Reader)

2 - قم بتصوير الرمز (الموجود في ظهر الغلاف) باستخدام البرنامج الذي تم تحميله، وسيقوم البرنامج

بالانتقال للوثيقة في حال اتصال جهازك بالانترنت .